

الغزوة الفكرية والتيارات المعادية للإسلام

الدكتور عبد المحمد متولى

الأستاذ غير المتفرغ - كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية
- الأستاذ بجامعة أهرام ومناهج التعليم

الناشر **المكتبة** منشأة
جلال حذى وشركاه
بالإسكندرية

الخبر والفكر والتيارات المعادية للإسلام

(بحث أعد لتقدمه الى مؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقد
 بالرياض في ذي القعدة ١٤١٣٩٦هـ - أكتوبر ١٩٧٦م)

الدكتور عبد المحيد ستوي

الأستاذ غير المتدفع - كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية
والأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية

الطبعة الأولى

١٩٧٧

الناشر / منشأفا بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

لم يكن هذا كتاباً (أو كتيباً) فكرت أن أقدمه للقارئ، إنما كان في حقيقة وهداية أمره - بحسب رأيي - أن ألقيه - في مؤتمر - على العلماء.

وبين ذلك أن جامعة أم درمان الإسلامية كانت شرفني بأن رشعني لتمثيلها في مؤتمر الفقه الإسلامي الذي أزمعت أن تعقده الجامعة الإسلامية للإمام محمد بن سعود بالرياض، فيما بين ٢٠ و ٢٧ من ذي القعدة هذا العام (١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م). وقد كلفتني - إذ رشعني - أن أعد بحثاً في موضوع هذا الكتاب، فقد كان من مواضيع جدول أعمال ذلك المؤتمر.

ثم حدث أن قدمت الجامعة الإسلامية بالرياض تاريخ بداية المؤتمر من ٢٠ إلى أول ذي القعدة (٢٤ أكتوبر ١٩٧٦)، بينما تأخر وصول خطاب ترشيح جامعة أم درمان لنا إلى الجامعة الإسلامية بالرياض عن الموعد الذي حددته لتقبل باب إرسال الدعوات لمرشحي مختلف الجامعات والهيئات. وبين شقي ومقص ذلك التقديم وهذا التأخير قطعت خيوط دعوتي لذلك المؤتمر.

فكان من ذلك أن رأيت أن أطبع ذلك البحث في كتاب صغير يساعد صغره على سهولة انتشاره في نطاق كبير. وكان مرد تفكيري في طبعه ونشره إلى ما انطوى عليه - فيما رأيت ورأته معي إدارة جامعة أم درمان - من جديد الآراء ما يهم الاطلاع عليه العديد من القراء، كما أن في ذلك الانتشار وهذا النشر ما يحقق الفائدة التي كانت ترجى من تقديمه إلى ذلك المؤتمر.

ولا أكم القارىء أن هذا الكتاب الجديد لم يكن موضوعه جديدا على فكرى وقلمى ، فلقد سبق لى أن فكرت فيه ، وكتبت فى كثير من مختلف بحوثه ونواحيه فى بعض مواضع متفرقة مختلفة من بعض ما كتبت من الكتب (١) .

ولقد رأيت أن يكون هذا البحث مذيلا بالمراجع فى كل موضع من المواضع ، فذلك مما يحتاج اليه كل من أراد أن يزداد لهذا الموضوع بحثا ودرسا .

وهكذا شاءت الأقدار لهذا البحث غير الذى كنت أشاء ، فلقد شاءت له أن يكون كتابا يتلى ، وكنت أقدر له أن يكون بحثا على الاستماع يلقى .

فاذا وفق هذا الكتاب فى بلوغ الغاية التى كنت أتوخاها ، وفى نشر الآراء والحواطر التى انطوى عليها خاطرى فطواها كان فى ذلك أشهى وأبهى لون عندى من ألوان التوفيق . والله الموفق .

الخرطوم فى ١٥/١٢/١٩٧٦

عبد الحميد متولى

(١) وهى المؤلفات التالية :

أزمة الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث (الطبعة الأولى لسنة ١٩٧٠ ، والطبعة الثانية لسنة ١٩٧٤) - الشريعة الإسلامية كمصدر أسامى للدستور (الطبعة الأولى لسنة ١٩٧٥) - الإسلام ومبادئ نظام الحكم فى الماركسية ، وفى الديمقراطية الغربية (الطبعة الأولى لسنة ١٩٧٦) .

تمهيد .

الموضوع — كما هو بين — متعددة عوامله ، مختلفة فواحيه وجوانبه ،
لذلك كان على — كما هو شأن كل باحث من رجال العلم — أن أعالجه من
ناحية تخصصي كأستاذ للقانون الدستوري واللائحة السياسية، ومن المعنيين منذ
عديد من السنين بدراسة وتدريس مبادئ نظام الحكم (أى الأحكام الدستورية)
في الشريعة الإسلامية .

حين يذكر الغزو الفكرى للدول الإسلامية يذكر في مقدمة التيارات التى
قامت بذلك الغزو منذ عهد بعيد تيار الحضارة الغربية أو الفكر الغربى .

وحين تذكر التيارات المعادية للإسلام يذكر منذ عهد غير بعيد تيار الفكر
الماركسى، وإذا كان ثانيهما أحدث عهدا إلا أنه أسوأهما أثرا وأشدهما على
الإسلام خطراً

ولاريب أن من الخير أن نقبين كيف نتقوى ما ينطوى عليه كل منها من
شر ، وإذا كان الاثنان مختلفان فإنهما يتفقان فى أن مقدمة العوامل التى مهدت
طريق الغزو لهما هو الجهل بكنههما . وليس الذى أعنيه جهل العامة ، إنما
جهل الخاصة : جهل الطبقة المثقفة ، بل وبعض قادة الفكر فى بعض البلاد الإسلامية .
ولذلك كان الإمام بكنهمها ، وبمواطن الضعف فيهما أقوى سلاح من أسلحة
الكفاح يدفع عنا غزوهما ، ويبعد عنا شرهما ، وذلك دون أن يفوتنا أن نأخذ
عن الحضارة الحديثة ما جاءت به من تقدم ، وما جادت به من خير . ولنبدأ
أولاً بأولهما .

الحضارة الغربية

إذا نحن تساءلنا أولاً ماذا يقصد بالحضارة ، ماهو كنهها ؟ فإننا نشهد في الإجابة عجايباً دونه كل عجب ، وإذا نحمد غير قليل من رجال الفكر في الدول الإسلامية ممن ينادون باقتباس الحضارة الغربية أو بتقليدها يحملون ماهو كنه الحضارة ١١ . وليس بغائب عن ذهني ما أعلم أنه حاصر في أذهان الكثيرين الذين لاشك تسيطر عليهم الدهشة حين يحمدون أني أعرض لتفسير مسألة تعد بدهية ، أو من المعلومات الأولية . ولكن تلك الدهشة سوف تزول ، أو — بالأقل — سوف لا تطول ، حين آتيهم بنبا ما علت في السنوات الأخيرة من أن بعضاً من كبار رجال العلم والأدب وقادة الفكر لدينا في مصر وغيرها من الدول الإسلامية قد غابت عنهم معرفة كنه الحضارة ، وما هو العنصر الهام من عناصرها ، إذ نحمدهم يقولون : إن الحضارة — على حد تعبير بعضهم — هي « المعامل والبحث العلمي والجامعات ، هي العقل » ، ذلك هو ماورد حرفياً على السنة بعض من كبار رجال العلم وقادة الفكر في تلك الندوة الشهيرة التي عقدتها صحيفة الاهرام في ابريل من عام ١٩٧٣ برئاسة الرئيس الليبي معمر القذافي (١) .

ولقد كتب العالم الجليل الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود في مؤلفه القيم : « منهج الإصلاح الاسلامي » ما نصه : « منذ عهد ليس ببعيد وقف أحد كبار الشرقيين في ندوة جمعت بين كبار رجال الفكر وكبار علماء الدين ، وأعلن مفهومه الحضارة بأنها هي عبارة عن هذه الطائرات التي نستخدمها ، وهذه الأدوية التي

(١) نشر محضر اجتماع تلك الندوة بصحيفة الاهرام عدد ٧/٤/١٩٧٢ بالصفحات

فـتـعملها ، ومـستـحضرات التـجميل الـتى نـسـعد بها . أليس هـذه — كما يـقول —
ثـمـار الحضارة الحديثة ؟ إنه يـجب علينا عـرفانا بالجميل أن نأخذ الحضارة الحديثة
ككل ، نأخذها وحده لا تنقسم ، (٢) — ذلك هو ماورد على لسان ذلك
الشرقي الكبير . ويبدو أيضا أنه شيخ كبير ، ولعله كان يعنى . ومـستـحضرات التـجميل
الـتى نـسـعد بها ، على حد تعبيره وبذلك الأدوية الـتى يـشـيد بها تلك الـتى نـعمل
على رجوع الشيخ إلى صباه ... إلى مثل ذلك المسدى البعيد ذهب جهل بعض
رجال العلم والفكر بكنه الحضارة وبالعنصر الهام من عناصرها — ولم يكن ذلك
(كما يقول الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود) هو رأى ذلك المفكر الشرقي
الكبير وحده ، إنما هو رأى طائفة كبيرة فى الشرق تدعو إلى أخذ الحضارة
الحديثة ككل دون استثناء شىء منها .

إن هذا التيار الفكرى الذى ينساب فى مجراه بين ضفتين من الخطأ والخطر
يجب علينا أن نقيم فى وجهه سدا عاليا يحمى الفكر الإسلامى من طوفانه ، بل من
فساده وهذيانه .

إنه مما لا يمكن إنكاره أن التقدم فى مختلف العلوم والفنون والصناعات يمثل
جانباً هاماً من جوانب الحضارة ، ولكن هذه كلها ليست كنه الحضارة ، ولا كل
ما يقصد بالحضارة ، فله حضارة جانبان أو ناحيتان : (أولاهما) الناحية الروحية
والاخلاقية (وثانيتهما) هى الناحية العلمية .

وفى نظر بعض فلاسفة مفكرى الغرب إن العنصر الهام الذى يعد كنه الحضارة
وجوهرها ، إنما هو الجوانب الروحية والاخلاقى ، ففىما يقول أحد كبار فلاسفة

(٢) « منهج الإصلاح الإسلامى » للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود (الطبعة
الأولى ١٣٩٢ هـ . — ١٩٧٢ م) ص ٧٤٦

الألمان (الدكتور ألبرت شفيتسر Schweitzer) : « إن الحضارة في جوهرها أخلاقية ، وإنه إذا أعوز الأساس الأخلاقي - كما يقوله - تداعت الحضارة ، حتى لو كانت للعوامل العقلية والإخلاقية تعمل عملها في اتجاهات أخرى . (٣) »

- على أن ذلك للعنصر الهام بل الجوهرى من عناصر الحضارة (وهو العنصر الروحى والأخلاقي) لم يكن ليغيب عن بعض كبار رجال العلم والفكر في مصر وفي غيرها من البلاد الإسلامية ، كالإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ، والمفكر الإسلامى الجزائرى الكبير مالك بن نبي ، كبير علماء المسلمين باكستان أبى الأعلى المودودى . فنجد مثلا الإمام الأكبر إذ يعالج الكلام عن الحضارة الحديثة يذكر أنها تنقسم إلى قسمين :

القسم المادى . قسم المعامل والمصانع والطب وغيره من العلوم ، ثم يقول عن

(٣) ذلك هو ما ذكره الفيلسوف الألمانى شفيتسر فى مؤلف وضع بالألمانية عام ١٩٦٠ وترجم الى الانجليزية ومنها ترجمه الى العربية الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى (وراجعه الأستاذ الدكتور زكى نجيب محمود) عام ١٩٦٣ بعنوان « فلسفة الحضارة » تراجع ص ٤، ٣ من الترجمة وتراجع لكبير الفلاسفة الماركسيين الفرنسيين فى هذا العصر (جارودى R. Garaudy) محاضراته : « فضل الحضارة العربية على الثقافة العالمية » (بالفرنسية) وقد ألقاها بالقاهرة ونشرت بمجلة « مصر المعاصرة » L'Egypte Contemporaine (التي تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع) عدد يناير ١٩٧٠ ص ٥-٣١ ، حيث نجد - فى مقام الكلام عن مظاهر الحضارة الإسلامية لا يتحدث فحسب من مدى سموها فى العلوم والفلسفة والفنون ، بل نجد كذلك يشيد بمدد الناحية الروحية - بما كفله العرب الفاتحون للمسيحيين واليهود من حرية العقيدة التي تعد - على حسب تعبيره « حجر الزاوية الذى تركز عليه العظمة الحقيقية للأمم » ص ٩ ، كما نجد (ص ٧) يشيد بما أدخله العرب فى البلاد الغربية التي فتحوها من « الأشكال الراقية من النظم الاقتصادية والاجتماعية » .

القسم أو المجال الثانى أنه « هو المجال الروسمى ، وهو مجال يتضمن فى خطوطه العامة - على حد تعبيره - العقيدة والأخلاق والتشريع ، وهذا المجال - كما يقول - هو الذى يكون دائمة الأمة » . ثم يقول فى موضع آخر : « ولكن الإسلام مع اعترافه بالجانب العلمى المادى ومع إعجابه له لا يعترف به كتمقياس لتقدم الأمة أو تأخرها ، ولكن تقدم الأمة أو تأخرها بحسب المقياس الإسلامى إنما هو بتحقيقها أو عدم تحقيقها للمثل العليا فى الأخلاق التى جاء بها الإسلام . » (٤)

- فإذا نحن نظرنا إلى الناحية الروحية والأخلاقية فى الحضارة الغربية فإننا نجد أنه يفوت الكثيرين من الباسحين الذين هم بحضارة الغرب من المعجبين أنها ذات صيغة مادية ، بعيدة عن النزعة الروحية والأخلاقية ، فهم تمجد وترفع من قدر القوة المادية ، بينما هم تنزل وتضع من قدر القيم الروحية والأخلاقية . وكما يقول المفكر والزعيم الإسلامى الهندى الدكتور محمد إقبال : « إن أوروبا اليوم هى أكثر عائق فى سبيل الرقى الأخلاقى الانسانية » . (٥) - وكما يقول أحد كبار علماء الهند أبو الحسن الندوى : « إن دين أوروبا اليوم هو - المادية

(٤) منهج الإصلاح الإسلامى فى المجتمع (المرجع السابق) ص ١٠ ، ٢٠ وهامش ص ٢٢ ونجد المفكر الإسلامى مالك بن نبي يؤيد وجهة النظر هذه فى نظريته للحضارة ، وذلك فى مؤلفه المترجم من الفرنسية الى العربية بعنوان « مشكلة الأفكار فى العالم الإسلامى » ترجمة الأستاذ محمد عبد العظيم على (طبع عام ١٩٧١) ص ٥٠ - وراجع فى هذا المعنى لأبى الأعلى المودودى مؤلفه (الحضارة الإسلامية - أسسها ومبادئها) ترجمة محمد عاصم الحداد (طبع ببيروت) ص ١٧٧ .

(٥) تجلده التفكير الدينى فى الإسلام للدكتور محمد إقبال ، ترجمه من الانجليزية للعربية الأستاذ عباس محمود (من مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر) ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

لا النصرانية ، وهو يستند في ذلك إلى ما ذكره الاستاذ البريطاني جود Joad (رئيس قسم الفلسفة وعلم النفس في جامعة لندن) من أنه لم يزل سائدا على عقلية إنجلترا منذ قرن شره المال والتملك ، . (٦)

وقد عبر الصحفي الأمريكى المعروف جون جيفر عن هذه النفسية وتلك الروح (في مؤلفه Inside Europe) — أو بعبارة أصح : عن تلك الحضارة التى أهوزها الروح — بعبارة طريفة إذ يقول : « إن الانجليز إنما يبدون » بنك إنجلترا Bank of England ستة أيام فى الاسبوع ، ويتوجهون فى اليوم السابع إلى الكنيسة . » (٧)

— وليس ثمة ما هو أدل على انهيار القيم الأخلاقية لتلك الحضارة الغربية من أن نشير إلى تلك الحرب الشهيرة المعروفة باسم « حرب الأفيون » ، وهى تلك الحرب السفلى التى أعلنتها بريطانيا العظمى على الصين عام ١٨٤٠ لإجبارها على العدول عن قرارها بمنع دخول الأفيون إلى بلادها من الهند (التي كانت إذ ذاك مستعمرة بريطانية) لأن فى تحريم دخول الأفيون إلى الصين حرمانا لتجار الهند البريطانيين من كسب الملايين (٨)

ولم يكن إذا عجباً أن يقول الاستاذ البريطانى جود ، أن العلوم الطبيعية قد

(٦) راجع (ماذا خسر العالم بالانحطاط المسلمين) للعالم الهندى أبو الحسن الندوى (الطبعة السادسة ببيروت ١٩٦٥) ص ١٨٣ حيث يشير (كمرجع له) الى كتاب الأستاذ جود Joad وهو : " Philosophies for our Times "

(٧) ذلك هو ما ذكره فى مؤلفه Inside Europe (داخل أوروبا) ، وكان ذلك نقلا عن كتاب أبى الحسن الندوى (المرجع السابق) ص ١٨٥

(٨) نهرى : (لمحات من تاريخ العالم) ترجمة الدكتور عبد العزيز عتيق . للطبعة الأولى بالقاهرة عام ١٩٥٨ ص ١٠٥

منحتنا القوة الجديرة بالآلهة ، ولكننا نتعلمنا بعقول الأطفال والوحوش .»

— وليس ثمة ما هو أدل كذلك على انهيار القيم الأدبية لتلك الحضارة الغربية من أن ننقل ما أذاعته إحدى وكالات الأنباء العالمية العربية في ١٦/١٢/١٩٦٩ ، وقد ذكرت تحت عنوان : « قاض يلوم الزوج لأنه دافع عن شرفه مانصه :

« حكم أحد القضاة بوضع دافيد هيث (وعمره ٢٥ سنة) تحت المراقبة ٣ سنوات لأنه طعن ووهبت سمارت عندما اكتشف أنه على علاقة بزوجته ، ولكن القاضى لام الزوج قائلاً : « يجب أن تعتاد هذه الأفكار العصرية ، إن مشكلتك هي أنك عتيق الفكر ، لم يعجبك أن زوجتك ضبطت متلبسة بالزنا مع واحد من أفضل أصدقائك ، إنك تعيش في عام ١٩٦٩ » . (٩)

— وفي ١٥ مايو ١٩٧٢ أذاعت من نيويورك وكالات الأنباء أن السلطات الأمريكية توجه تهمة الرشوة إلى عدد من القضاة ووكلاء النيابة وبعض كبار ضباط البوليس لقيامهم بالمساهمة في عمليات تهريب المـيـوين ، وأن التحقيق استغرق ١١ شهراً . (١٠)

(٩) أذاعت ذلك النباء وكالة الأنباء الغربية ي.ب.ا. من براكنيل بإنجلترا ، وقد نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٢/١٢/١٩٦٩

وكان ما ذكره للفتية الدستوري الفرنسي الكبير بريدو Bardeau (في كتابه : (مطول علم السياسة) ج ٦ طبع بباريس عام ١٩٥٦ م ١٢٢ أنه بمناسبة انتخاب وزير الدفاع الأمريكى فورستال Ferrestal كتب Aslop في صحيفة نيويورك هيرالد تريبون (عدد ٢٤/٥/١٩٤٩) يقول : (لقد اعتدنا أن نعتبر كبار الموظفين لدينا (في أمريكا) بمثابة عصابة من المرتزقة une bande de mercenaires

(١٠) نشر ما أذاعته وكالات الأنباء (و.ا.ف - وكذلك ا.ب.ا.) من نيويورك بهذا الصدد في كل من صحيفتى الأهرام والأخبار (المصرتين) للمبارتين في ١٦/٦/١٩٧٢

— وفي شهر نوفمبر ١٩٧٢ كشف بحث نشرته جامعة جـوز هويسكنز
الأمريكية بين فتيات تقرواح أعمـارهن بين ١٥ و ١٩ عاما أن نصف الفتيات
غير المتزوجات مارسن العملية الجنسية لدى بلوغهن هذه السن (١١)

هذه هي الحضارة الغربية التي يرى البعض من قادة الفكر في الدول العربية والشرقية
أن تأخذ كل شيء منها ، وكل ما تأخذ هي به ، وأن تسير معها دائما حيث تسير -
في ركابها ، وأن نقف دائما كالمسولين على أبوابها .

-- لقد فات أولئك المقلدين للحضارة الغربية في هذا الميدان أنها -- وقد
فقدت (كما قدمنا وبيننا) قيمها الروحية والأخلاقية -- تمتاز في هذا العصر مرحلة
الانزهار بل والاحتضار . وبعيد عني الإدعاء بأن أول من يقول بهذه الآراء ،
« شهد شاهد من أهله » ، بل أكثر من شاهد منهم ، ومن بينهم بعض كبار
علمائهم وفلاسفتهم ، -- في مؤلف صغير القدر ، كبير القدر وضعه في السفرات
الآخيرة الرجل العظيم الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود بعنوان :
« أوروبا والاسلام » كتب يقول : في عام ١٩٤٨ حضر إلى القاهرة أحمد
العلماء الأمريكيين وقد زار الأزهر واجتمع بأعضاء لجنة الفتوى وكان بينهم
العلم الجليل الشيخ عبد المجيد سليم ، فوجه إليه العالم الأمريكي الخطاب
وكان مما قاله : « إن الغرب الآن في حالة روحية مضطربة متراجعة » ، (١٢)

— ونجد الفيلسوف الألماني شفيتر يقول في مؤلفه «فلسفة الحضارة» :

« نحن نعيش انزهار الحضارة » ، وهو يكرر هذا المعنى في مواضع مختلفة

(١١) نشرت نبدأ ذلك البحث صحيفة الجمهورية عدد ٢٧/١١/١٩٧٢ (بالصفحة الأخيرة)

(١٢) (أوروبا والاسلام) للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود (الطبعة الأولى)

من مؤلفه . ونجده يتحدث في أحد المواضع عما يسميه « الفقر الروحي » ، الذي وصل إليه الغرب ، وعن دولة التي يصفها ، بالدول المتمدينة المتوحشة ، ثم يقول : « أننا نعيش في خليط خطير من الحضارة والبربرية » ، ثم يقول أخيراً : « فالإنجازات المادية إذا ليست حضارة ، ولكنها لا تصبح حضارة إلا بمقدار ما تستطيع عقلية الشعوب المتعدنية أن توجهها وجهة كمال الفرد والجماعة » (١٣)

وبعد الحرب العالمية الأولى نشر الفيلسوف الألماني الشهير شبنجلر مؤلفاً أحدث في أوروبا دويماً قوياً في أوائل السنوات العشرينية وكان عنوانه : أنهار الغرب (١٤) .

وهكذا أصبح من الأمور البينة التي لا يعوزها بيان أن من الظواهر التي تسم بالخطأ بل وبالخطر على الاتجاه للفكر في العالم الاسلامي ما يلاحظ من للنظر بعين الاستحسان إلى كل ما يقتبس من الغرب ، ومن اتجاه الثقافة في البلاد الاسلامية — كما يقول المفكر الاسلامي الكبير مالك بن نبي — إلى أن تأخذ عن الغرب حتى الأفكار المتصلة بالنواحي الاخلاقية والروحية بل والعقائدية .

— أمثلة على التقليد الخاطئ — لكتاب الغرب ومفكره

من الأمثلة على ذلك التأثير غير الموفق بكتاب الغرب ومفكره في هذه الناحية الروحية والعقائدية اذكر المثالين التاليين :

المثال الأول : ما يراه بعض الباحثين والعلماء المسلمين من أن الاسلام يفصل بين الدين والدولة ، وأن الاسلام دين فحسب ، ومن الذين أنهم تأثروا

(١٣) فلسفة الحضارة للفيلسوف شبنجلر (المرجع السابق) ص ١٣

(١٤) مستقبل الحضارة للاستاذ J. de Beus ترجمة لمي المطيعي (ط ١٩٦١) ص ٣٧

في تكوين رأيهم كما يقول الزعيم الاسلامي الدكتور محمد إقبال بكتاب الغرب عن المسيحية وتاريخها ، وقد فاتهم ان ثمة فارقا كبيرا بين الاسلام والمسيحية ، وبين التاريخ الاسلامي وتاريخ المسيحية في هذا المقام ؛ فلم يكن ثمة ما يبرر إهمال القياس بين شيئين ليس بينهما في هذا المقام من وجوه التشابه شيء (١٥)

المثال الثاني : ما يراه البعض من الباحثين من المسلمين من تعارض بين العلم والدين ، ولا ريب أنهم تأثروا بما عرفوه عن تاريخ الكاثوليكية في العصور الوسطى . فما ذكره الاستاذ ديفز Davis (أستاذ التاريخ بجامعة اكسفورد سابقا) أن بعض رؤساء الكنيسة الكاثوليكية كانوا يضطهدون بل ويعدون رجال العلم ويحرقون كتبهم بل ويحرقونهم هم أنفسهم باسم الدين (١٦) - ولقد فاتهم أنه ليس في التاريخ الاسلامي ما يشبه شيئا من ذلك كله (١٧) .

في آخر مؤلف كتبه فليصوف علم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون Le Bon بعنوان : « الأسس العلمية لفلسفة التاريخ » ، نجدده يقول : « إن الأخطاء التي نظن من الحقائق - تلعب في دفع عجلة التاريخ دورا كبيرا ، أكبر من الدور الذي تلعبه الحقائق ذاتها » (١٨) .

(١٥) تجديد التفكير الديني في الاسلام للدكتور محمد إقبال (المرجع السابق) ص ١٩١
(١٦) يراجع في تفاصيل ذلك الاضطهاد والتعذيب : (أوروبا في العصور الوسطى تأليف ديفز Davis) أستاذ التاريخ بجامعة اكسفورد سابقا) وترجمة الأستاذ الدكتور عبد الحميد حمدي (طبعة ١٩٥٨) ص ١٤٣ وما بعدها

(١٧) لزيادة التفصيل يراجع فيما تقدم مؤلفنا مبادئ نظام الحكم في الاسلام - مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة (١٩٦٦) ص ٤٤٧ - ٤٧٢ ، والطبعة الثانية (١٩٧٤) وقد نفذت ، وستظهر بإذن الله الطبعة الثالثة صيف عام ١٩٧٧

(١٨) الأسس العلمية لفلسفة التاريخ Bases Scientifiques d'une

Philosophie de l'histoire (الطبعة الأولى لعام ١٩٢١ باريس) ص ١٧ ، ١٨

ولعل أكبر ميدان - فيما يبدو لنا - تلعب فيه الأخطاء دورا بل شوطا طويلا
إنما هو ميدان التقليد ، أو بعبارة أصح : ملعب التقليد ، ومن البين أنى أعنى
هنا تقليد الحضارة الحديثة ، فنحن نجد فى الملعب الأعاجيب من الألاعيب ،
وسأعنى هنا بالكلام عن التقليد فى ميدان الميثاق الدستورية والأنظمة السياسية
(وهو ميدان تخصصى) .

فنحن نجد هنا أحيانا أن أولئك المقلدين الذين هم عن مصالح بلادهم
ساهمون ، والذين يقاتلون فيما يعلمون وفيما لا يعلمون ، نجدهم أحيانا لا يعلمون
أن ذلك النظام الذى يريدون اقتباسه عن بلد أجنبى - يفكر ذلك البلد الأجنبى فى
العادول عنه ، وذلك من أجل المساوىء والمفاسد التى نجمت - لدى تطبيقه - منه ،
ولا يعلمون أن ذلك البلد الأجنبى كان قد أخذ بهذا النظام كارهًا ومكرها ، تحت
سلطان ثورة أو حركة انقلابية أو ظروف قاهرة لم يكن له حول على قهرها .

وأحيانا نجد لدى الدول الصغيرة الناشئة نزعة إلى تقليد أو اقتباس نظام
من الأنظمة الاجتماعية أو السياسية لإحدى الدول الكبيرة ، لا لأن ذلك النظام
يتلاءم مع ظروف البيئة الاجتماعية أو السياسية لتلك الدولة الناشئة أو الصغيرة
ولأنما مجرد أن هذا النظام أصبح يعد - فى مفهوم العصر الحديث - عنوانا أو دليلا
على التقدم والرقى والمدنية ، وإن كان تطبيق ذلك النظام يؤدى بالبلاد الصغيرة
إلى التدهور والتأخر لا إلى التقدم .

وبيانا لما تقدم أقدم المثالين التاليين :

المثال الأول : عن نظام الانتخاب (أو الاقتراع) العام ، وهو - كما هو
معروف - ذلك النظام الانتخابى الذى لا يشترط فيه فى الناخب شرط تعليم
ولا شرط توفر قسط من المال . ومن الأمور المعروفة كذلك أن التطور الحديث

في العام المتمددين انما يسير فاحية الاخذ بهذا النظام الذي أصبح يعد في العصر الحديث من سمات الديمقراطية ، حتى أننا وجدنا الكثير من البلاد الناشئة (أو للنامية كما يسمونها) تأخذ بهذا النظام ، وحتى وجدنا بعض علماء الدين الاسلامي يقولون إن هذا النظام مما يفرضه الاسلام .

ولقد فات أولئك وهؤلاء أن النشار هذا النظام والاخذ به في الدول الكبرى لا يصح أن يكون دليلا على أن هذا النظام الانتخابي يعد شيئا محدودا في ذاته أو أنه يعد من الامور الطبيعية أو من الانظمة السائدة في كل مكان وزمان ، فالحقيقة هنا غير ذلك ، ففي فرنسا مثلا لم يعرف هذا النظام إلا منذ عام ١٨٤٨ ، أي بعد قيام الثورة الفرنسية التي قامت باسم الديمقراطية ونحو الاثنين من السنين ، ونجد أحمد كبر فقهاء القانون الدستوري في فرنسا وهو بارتلمى يقرر أن الاخذ بنظام الانتخاب العام سنة ١٨٤٨ قد اعتبر أحد الاخطاء التي أدت إلى أحد الاخطار ، وهو فشل النظام الديمقراطي واستبداله بنظام دكتاتوري أقامه نابليون الثالث عام ١٨٥٢ (أي بعد انقضاء أربع سنوات فحسب على قيام ذلك النظام الديمقراطي (١٩) .

وفي انجلترا نجد أنها لم تأخذ بذلك النظام الانتخابي إلا منذ عام ١٩١٨ رغم أنها عرفت الديمقراطية والحياة النيابية قبل ذلك بمئتي سنة ، ومع ذلك

(١٩) ويضيف الى ما تقدم الأستاذ بارتلمى Barthélemy (الأستاذ بكلية الحقوق

بباريس ووزير العدل وعضو المجمع العلمي الفرنسي سابقا) قوله :

فمن الخطر على مستقبل البلاد وكيانها أن ندمو عامة الشعب الى الاشتراك في الشؤون العامة إذا كان أفرادهم لم يعرّضوا بمد قسطا من النضوج السياسي ومن روح الجماعة (الوعي أو الاحساس بشعور التضامن الجماعي) - راجع بارتلمى : القانون الدستوري

(المرجع السابق) من ٧٣

فإننا نجد أن كبار مفكرينا وكبار الاساتذة فيها ، وكذلك في أمريكا وغيرها من البلاد الغربية يعترفون بضعف المستوى السياسى للجامعات الناجمين فى تلك الافطار ، ويعترفون بأن تلك الجامعات لم يرتفع منحرجها إلى المستوى الذى يبرز الأخذ بنظام الانتخاب العام ، ذلك ما اعترف به فى أمريكا لورانس لويل Lowell (مدير جامعة هارفارد سابقا) ، وهارولد لاسكى Laski (الذى كان استاذاً شهيراً بمعهد العلوم السياسية والاقتصادية بلندن) ، وما اعترف به السير ريتشارد لفتنجستون (عميد كلية كوربس كرسنى بجامعة اكسفورد) (٢٠)

ولما لما يدعو إلى شديد الأسف والآلام مما نلاحظه فى الدول الشرقية وفى الدول الصغيرة الحديثة العهد بالأنظمة الديمقراطية من أننا نجد نظام الانتخاب العام تفرضه بها أحياناً للشهوات السياسية لرجال الحكم أو لأحزاب الأغلبية التى تجد لها شعبية لدى الجماهير ، كما تفرضه أحياناً فزعة التقليد الاعمى والاعرج للأنظمة الأجنبية .

الاسلام ونظام الانتخاب العام . وليس صحيحاً أن الاسلام - كما يرى

(٢٠) راجع « رأى العام والحكومة الشعبية » (الترجمة الفرنسية من الانجليزية طبع بباريس عام ١٩٢٤) ص ٤٨ - ١٢٨ ، ١٢٩ للاستاذ لورانس لويل - وراجع Democracy in crisis (طبعة لندن ١٩٢٣) ص ٦٧ - ٧٣ للاستاذ هارولد لاسكى وكتاب « مستقبل التربية » The Future in Education للسير ريتشارد لفتنجستون ترجمة الأستاذ وديع الضبع ، وقد نشره بمجلة التربية الحديثة (التى تصدرها الجامعة الامريكية بالقاهرة) عدد ديسمبر ١٩٤٢ حيث نجد المؤلف يقول فى بداية مؤلفه « لماذا نحن أمة غير متعلمة رغم قياسات التعليم الاجبارى فيها » - ويلاحظ أن التعليم الاجبارى تقرر فى إنجلترا سنة ١٨٧٠ ولزيادة التفصيل راجع كتابها بمشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر (طبع بالاسكندرية عام ١٩٤٨)

البعض - يفرض الاخذ بهذا النظام ؛ فليست كثرة العدد هي مناط الصواب في الشئون الاسلامية ، فلقد أهطل القرآن الكريم مثل هذا الظن ، فالكثير من الآيات القرآنية تبين لنا هذه الحقيقة بجملة ، كقوله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » .

ونجد أن تلك الحقيقة لم تغب عن كبار المصلحين في الاسلام ، كما لم تغب عن أكبرهم وأبرزهم في العصر الحديث وهو جمال الدين الافغانى ، فكان من أقواله « إن الحقائق من أديان ومذاهب وقواعد علمية وفنية ما ظهرت واستقرت وانتشرت إلا بواسطة أفراد قلائل ، بعد أن قاومهم المجموع بأشد ما لديه من القوة ووسائل القهر - ولم يكن جمال الدين في مسألة الكثرة والقلة مخالفا لرأى العلماء في صدر الاسلام ، فلقد كانوا يسمون العامة الجاهل بالغوغاء ، أى الجراد المخرب ، وكان ابن عباس يقول :

« إنهم ما اجتمعوا إلا ضروا ، وما تفرقوا إلا ففحوا » (٢١)

على أنه ما تجدر بنا ملاحظته أنه إذا كان الاسلام لا يفرض الاخذ بنظام الانتخاب العام ، فإنه ليس ثمة ما يحول دون الاخذ به إذا اقتضت ذلك مصلحة

(٢١) « الديمقراطية في الاسلام » للاستاذ عباس محمود العقاد (١٩٦٤) ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ - ويذكر الدكتور جوستاف لوبون في كتابه « الثورة الفرنسية وسيكولوجية الثورات

«La Révolution Française et la psychologie des révolutions»
« أن الحركات الثورية - شأنها شأن الحركات الاصلاحية - إنما تقوم بها عادة أقلية نشطة متحمسة مؤمنة بمذهب أو مبدأ تريد له أن يحيا ، ولو أنها هي تفتى . راجع في بيان الدور الكبير الذى تلعبه الأقلية من القادة والعناصر النشطة والممتازة في الميدان السياسى - كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » (١٩٦٤) ص ١١٤ - ١١٧

أو ضرورة . ولكن ثمة فارقا عاثلا بين الرأي الذي نعارضه وهو القائل بأن الإسلام يفرض هذا النظام في كل زمان ومكان (باعتباره من مقتضيات أو نتائج مبدأ الشورى) كما يقول البعض ، وبين الرأي الذي نقول به وهو أنه إذا تبين للمشرع الاسلامي أن المصلحة تقتضى الأخذ بهذا النظام في زمان ومكان ما فليس في الشرع ما يحول دون ذلك ، فالرأي الاول (الذى نعارضه) يجعل من هذا النظام الانتخابي مسألة دينية ، أما الرأي الآخر (الذى نقول به) فهو يجعل منه مسألة اجتماعية سياسية تتغير بتغير تلك الظروف الاجتماعية والسياسية . الرأي الاول يصنع أحكاما للشرعة الاسلامية بصيغة الجود ، وفي ذلك شر ما تصاب به شريعة من الشرائع ، أما الرأي الآخر فهو يتفق مع ما عرفت به أحكام الشريعة من المرونة ومسايرة التطور ومراعاة المصلحة .

المثال الثاني عن المرأة وحق الانتخاب (للميقات النيابية التشريعية) .

لقد كنا نلاحظ أن في مقدمة الأدلة التي يستند إليها أنصار الرأي الذي ينادى بمنح المرأة حق الانتخاب قولهم : أنه مما تقتضى به سنة التقدم والرقى أن تمنح المرأة ذلك الحق ، فحين قررت مثلاً فيوزيلانده سنة ١٨٩٣ للمرأة حق الانتخاب كان ذلك البلد يفخر بأنه « أكثر البلدان تقدماً في العالم »

(The most Progressive Country in the world) (٢٢)

(٢٢) ، (٢٣) :راجع للاستاذ سيبر Sibert (أستاذ القانون الدستوري بكلية حقوق باريس) «دستور فرنسا منذ ٤ سبتمبر ١٨٧٠ الى ٩ أغسطس ١٩٤٤» (طبع بباريس عام ١٩٤٦) ص ٢٤٥ - وراجع كتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر » (المرجع السابق) ص ٦٨

ملحوظة : يحدد بنا هنا أن نلاحظ على ما ورد في تلك الكتب التفسيرية (التي قدمها)

وفي مصر كنا نجد أن السيدات القائئات بالحركة النسائية قبل ثورة يوليو كثيرا ما كانت تشير إلى هذه الفكرة ، بل لقد وجدنا بعض أعضاء البرلمان في مصر يتقدمون في عام ١٩٤٠ بمشروع قانون يطالب بمنح المرأة حق الانتخاب ، وفي ختام المذكرة التفسيرية التي قدموها لمشروع ذلك القانون نجدهم أشاروا إلى ذلك الدليل أو تلك الفكرة ، حيث ورد ما نصه :

«إنها سية للرجال أنفسهم أن يتخلفوا عن ركب الحضارة واستمرارهم في اعتناق تلك الأفكار العتيقة البالية التي تصور الأمم كجسم أصيب بالشلل في أحد شقيه بعد أن تخلى عنها رجال العالم المتقدمين في جميع الأمم الراقية » (٢٣) .

كأما نقد . ليس من صواب الرأي - فيما نعتقد أن نقد « التقدم أو الرقي » يتمثل في الأخذ بنظام انتخابي معين ، إنما هو يتمثل في الأخذ بذلك النظام الانتخابي الذي يعد أكثر ملاءمة وصلاحية لظروف البيئة الاجتماعية والسياسية وتلك الظروف كما هو بين - تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة .

وحسبنا دليلا على خطأ ذلك النمط من التذليل والتفكير أننا لو أخذنا به (أي لو اعتبرنا الأخذ بمبدأ منح المرأة حق الانتخاب دليلا أو مقياسا للتقدم

سعدى زكي العرابي باشا عضو مجلس الشيوخ أي قبل أن يصبح رئيسا لذلك المجلس) أن القول بأن فكرة التفرقة بين الرجل والمرأة قد « تخلى عنها رجال العالم المتقدمين في جميع الأمم الراقية » هو قول لا يتفق والواقع ، وحسبنا أن نذكر أن سويسرا - التي تعد أكثر الديمقراطيات قدما ، ومن أرسخها في ميدان الرقي والتقدم قدما - لم يكن قد تقرر فيها للمرأة حق الانتخاب في الآونة التي قدمت فيها تلك المذكرة التفسيرية لمشروع ذلك القانون

فذلك الحق لم يتردد للمرأة في سويسرا بصورة عامة (أي في جميع ولاياتها Cantons وبالنسبة لبرلمان الحكومة الفيدرالية المكونة من ٢٦ كانتون) إلا في هذه السنوات الأخيرة

والرقى لوصولنا إلى نتائج لا يمكن أن يتاح لها القبول لدى عقل حكيم من العقول،
إذ لترتب على ذلك أن بلادا كاستراليا التي تقر فيها منح النساء هذا الحق
عام ١٩٠١ ونيوزيلاندا عام ١٨٩٣ والدانمرك عام ١٩١٥ تعد بلادا أكثر
تقدما ورقيا من انجلترا التي لم تتقرر فيها المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة إزاء
حق الانتخاب إلا سنة ١٩٢٨ وأرقى من الولايات المتحدة التي لم يتقرر فيها
للأمراة هذا الحق إلا عام ١٩٢٠ (٢٤).

— وهنا يجدر بنا أن نساءل ماذا يصح أن يجب أن نقبسه من حضارة
الغرب .

أولا - في الميدان العلمي

وهو ما يعبر عنه أحيانا : « بالجانب المادي » من الحضارة . وهو
يشمل ميدان الصناعة والتجارة وغيرها ، ويختلف العلوم الحديثة من رياضة
وطب وطبيعة وعلوم عسكرية وعلوم الذرة وهندسة وغير ذلك مما يطلق عليه
التكنولوجيا .

يقول العالم البريطاني والمؤرخ العالمي توينبي : « ان البلاد غير الغربية ينبغي
ألا تترد في اقتباس التكنولوجيا الغربية اقتباسا كاملا طالما أنها ستستخدمها
استخداما مفيدا » (٢٥) .

(٢٤) لزبادة التفصيل يراجع كتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر » (المرجع
السابق) ص ٦٨ وما بعدها

(٢٥) « محاضرات أدنولد توينبي سنة ١٩٦٤ » ص ٤٠ - ترجمة الدكتور فوزاد
زكريا (وهي مجموعة المحاضرات التي ألقاها توينبي خلال زيارته للجمهورية العربية المتحدة
في أبريل ١٩٦٤)

ومن الامور البينة أن استخدام هذه العلوم في الصناعة وغيرها مما يساعد البلاد على مكافحة عدوها الخارجى ، وعدوها الداخلى وهو الفقر والجهل .

- (أ) - وأهم مثال يصح أن تقدمه في هذا المقام هو اليابان

فلقد كانت أمة قزلت إلى أعقق هوة من الجهل والفقر ، وكانت قد أوصدت أبوابها في وجوه الاجانب ، كما أوصدت عقول أبنائها في وجه العلوم الحديثة ، وظل هذا شأنها إلى أن وصل اليها الكوماندوز الأمريكى ، عام ١٨٥٤ ، ببوارجه الحربية مرددا ، فاختذت تنشئ المدارس وتعلم أبنائها اللغات الاجنبية عام ١٨٥٥ ، ولما تولى أمرها امبراطورها العظيم ، ماتسوهيتو ، في يناير ١٨٦٨ (إلى أن توفي عام ١٩١٢) انتقلت اليابان مما كانت قد قزلت اليه من الفقر والضعف والجهل ، وارتفعت إلى ما أصبحت عليه من المنعة والقوة حتى غدت إحدى الدول الكبرى في العالم ومن أرقامها صناعة وتجارة ، وظل هذا شأنها نحو الثمانين من السنين ، إلى أن تمت هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . ولقد كان طريق نهضتها وقوتها مسواقتباس علوم الغرب ونظمه في الميدان الصناعى والعسكرى والفنى والاقتصادى . على أنه مما تجدر ملاحظته أنه إذا كانت اليابان قد أصبحت في هذا الميدان غربية ، إلا أنها في مجال الحياة الخاصة والعائلية العقائدية بل وأنظمتها السياسية (نظام الحكم) فقد ظلت يابانية (٢٦) .

(ب) - في التاريخ الإسلامى : إذا نحن نظرنا اليه فإننا نجد في عهد الخليفة العظيم عمر بن عبد العزيز أن كتابا في الطب ترجم إلى العربية ، وفي عهد الخليفة

(٢٦) « مبادئ في السياسة العربية » الاستاذ محمد على علوبة باشا (طبعة ١٩٤٢) ص ٤٢ - ٤٥ - وراجع تويني (المرجع السابق) ص ٣٨ ، وراجع كتابه : « العالم والغرب » ترجمة روفائيل جرجس ومراجعة الأستاذ على آدم ص ٢٦ ، ٢٧ .

العباسي أبي جعفر المنصور ترجمت كتب الكيمياء والطبيعة والطب والفلك ،
ولم يلق ذلك كله إلا كل ترحيب من المسلمين (٢٧) .

ونجد بوجه عام أن حركة الترجمة التي بدأت في عهد الامويين ثم ازدهرت
ازدهاراً كبيراً في عهد الدولة العباسية وبوجه خاص في عهد المأمون لم تكن
فحسب - كما يظن البعض - موجهة إلى الأدب والمنطق والفلسفة ، بل شملت كذلك
الطب والهندسة وغيرها من العلوم (٢٨) .

(ج) منهج البحث العلمي المعروف في الغرب وثقائهم على أساس الملاحظة
وال تجربة والاستقراء ، والذي ينسب إلى بيكون Bacon . ولكن الواقع أن
بيكون استقى هذا المنهج التجريبي بل أنه كذلك تلقى علومه وتعليمه في الجامعات
الإسلامية في الأندلس . ذلك هو ما شهد به بعض العلماء الغربيين ، بل أن
ذلك هو ما اعترف به بيكون ذاته (٢٩) .

فمن حين لفتبس عن الغرب هــ هذا المنهج العلمي نستطيع أن نقول :

« هــه بضاعتنا ردت إلينا » (٣٠)

(٢٧) راجع للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود « القرآن في شهر القرآن »
ص ٢٢ وراجع « أثر العرب في الحضارة الأوروبية » للاستاذ عباس محمود العقاد (١٩٦٠)
ص ١١٦ ، ١١٧

(٢٨) « فجر الإسلام » للاستاذ أحمد أمين (الطبعة السابعة ١٩٥٥) ص ١٢٨ وما بعدها

(٢٩) « بناء الإنسانية » The Making of Humanity لمؤلفه برنولت

ص ٢٠٢

(٣٠) الآية ٦٤ من سورة يوسف

ثانيا - في ميدان أنظمة الحكم (الأنظمة الدستورية) ، والعلاقات الاجتماعية .

في هذا المقام أخالني بغير حاجة إلى أن أكرر ما سبق لي ذكره أنه ليس لنا ، وليس ثمة حاجة هنا إلى أن نقبّس أو أن نأخذ شيئا مما يتعلق بالتقاليد والعادات الاجتماعية التي تتعارض مع معتقداتنا أو مع قيمنا الأخلاقية ، لا سيما فيما يتصل بالروابط العائلية التي كادت تنفصم هناك أو صرنا وعراها ، والتي زاد فجورها وزال تقواها .

أما فيما يتعلق بالأنظمة الدستورية (أنظمة الحكم) فإن على أن أعالج الكلام بصدد ما بغير القليل من التفصيل . وهنا يجدر بي أولا أن أقرر أنه ليس ثمة ما يحول دون الأخذ في هذا الميدان - أو في غيره من ميادين التشريع - بطريقة الصياغة أو بالأساليب أو النظريات التي لا تتعارض مع مصالحنا وقيمنا وشريعتنا الفخراء ، وإن لم تكن معروفة في التاريخ الإسلامي ولدى علماء الشريعة الإسلامية .

مبدأ فصل السلطات ، ولأذكر لما تقدم مثلا : مبدأ فصل السلطات ، وهو المبدأ الثمير المعروف في الديموقراطيات الغربية باعتباره أهم وسيلة لحماية الحريات ، وهو مبدأ يهدف إلى عدم الجمع أو عدم تركيز سلطات الحكم في قبضة يد فرد واحد أو هيئة واحدة ، للحيلولة دون الاستبداد ، وإنما يعمل هذا المبدأ على توزيع سلطات الحكم (أي الوظيفتين التشريعية والتنفيذية) بين هيئات مختلفة توزيعا يكفل التوازن فيما بينهما حتى لا تطغى إحداها على الأخرى ، وذلك مع كفالة الاستقلال للسلطة القضائية (٣١) .

(٣١) وكما يقول أحد كبار رجال الفكر السيامي السالفين من البريطانيين اللورد =

هذا المبدأ - كما ذكرت - غير معروف في الاسلام ، فنظام الخلافة - بالصورة التي رسمها علماء المسلمين - لا يأخذ بهذا المبدأ ، فالخليفة يستطيع أن يجمع بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، على أننا نلاحظ أننا إذا رجعنا إلى الواقع : إلى التاريخ ، إلى صدر الاسلام وبخاصة في عهد أبي بكر وعمر فإنه يتبين لنا أن الوازع الديني - الذي حملهم على الزمهم في مناع الدنيا وما فيها من حكم وساطان - كان خير ضمان من ضمانات الحريات ضد نزعات اساءة استعمال السلطة وضد الاستبداد، وخير ترياق ضد نشوة السلطة التي تلعب ببعض الرؤوس كما تلعب بها نشوة الخمر ، ولكن ذلك الوازع الديني العميق قد ضعف فيما بعد على النفوس ساطانه ، وولى بعد زمان الخلفاء الراشدين زمانه ، وانقلبت الخلافة - كما يقول ابن خلدون - إلى ملك منذ عهد خلافة معاوية ، ولذلك أصبحنا نرى من بعض الخلفاء والولاة بعض مظاهر سوء استعمال السطان ، مما وصل بهم حتى حد الاستبداد والطغيان . فإذا تبين أن المصلحة، تقضى بالأخذ بذلك المبدأ - ومن باب أولى إذا كانت تقضى بالأخذ به ضرورات كفالة الحريات وجب الأخذ به ، فإذا كان الاسلام لم يقرر فرضه فهو لم يقرر رفضه، أقول وجب الأخذ به ؛ كما يقضى بذلك مبدأ المصلحة ، لاسيما تلك المصلحة التي ترتفع إلى مرتبة الضرورة وهي في مقدمة المبادئ التي جاءت بها

٣- أكتون Acton (أن كل سلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة) وعلى حد تعبير فيلسوف هلم الاجتماع الفرنسي الدكتور جوستاف لوبون (إن السلطة نشوة تثبت بالرؤوس) أو نجعلها تدوخ من نشوة السلطة ، *vertigo du pouvoir* هي (تعبيره) .

ولقد وصلت هذه النشوة برؤوس بعض عظماء التاريخ من ذوي السطان المطلق إلى حد أن جعلتهم أحيانا يأتون تصرفات تحمل طابع الجنون ، (والجنون - كما يقولون فنون) (أي أنواع مختلفة) ذلك هو ما ذكره للأورخون من اسكندر و نابليون .

الشريعة الإسلامية التي لا تعرف الجود كما يظن البعض أئما ، وكما يتممونها به ظلما ، وإنما هي تنسم بالمرونة التي تجعل منها شريعة صالحة لكل زمان ومكان .

— وان ما ذكرناه عن مبدأ فصل السلطات صحيح كذلك بصدده غيره من المبادئ أو الأنظمة الغربية التي لم تكن معروفة في الإسلام ولا تتعارض مع مبادئه وأصوله ، مثل مبدأ ازدواج مجلس البرلمان (أى ان يكون البرلمان مكونا من مجلسين لا من مجلس واحد) ومثل النظام البرلماني الذي يتميز بأن تكون الوزارة مسئولة مسئولية تضامنية عن أعمالها أمام البرلمان بحيث يجب عليها ان تقدم استقالتها اذا فقدت ثقته (او ثقة مجلس النواب اذا كان مكونا من مجلسين) .

مذاهب ونظريات خدمة سياسات معينة . وهنا يجدر بنا أن نوجه الانظار إلى أننا نجد - في الميدان الدستوري أو السياسي - الكثير من المذاهب أو النظريات إنما يستنبطها للفلاسفة أو رجال القانون أو العلم لا لوجه الله ولوجه العلم ، وإنما تستنبط من أجل أنظمة أو اتجاهات سياسية معينة ، تستنبط للعمل على خلقها أو على خنقها ، تستنبط لتأييدها وتبريرها ، أو لتفنيدها وتخييرها أو تدميرها . وفي ذلك يروى عن فردريك الأكبر انه أراد أن يستولى على بعض الأراضي الأجنبية ليضمها إلى مملكته (بروسيا) ، فاعترض عليه بأن هذا التصرف يخالف مبادئ القانون الدولي ، فقال : سأستولى على تلك الأراضي ثم آتى بأحد علماء القانون الدولي ليضرح نظرية أبررها مشروعية استيلائى على تلك الأراضي .

بعض أمثلة - وإيضاحا لما تقدم سأقدم بعض الأمثلة :

فنظرية الحق الإلهي (أو التفويض الإلهي) التي كان يستند إليها الملوك قديما

إنما استنبطت لتأييد السلطان المطلق للملوك ، وبالعكس استنبطت نظرية العقد
الإجتماعى لروسو وقد كانت بمثابة السناد الذى تستند اليه نظرية سيادة الأمة
لتكونا من أسلحة الكفاح ضد نظرية التفويض الإلهى التى كان ينادى بها الملوك
قديما قبل عصر الثورة الفرنسية (٣٢).

من كل ما قدمنا يتبين إلى أى حد لعب الجهل أو الخطأ من جانب الطبقة
المثقفة في البلاد الإسلامية دورا كبيرا في تهميد الطريق للجوانب السيئة للحضارة
الغربية لغزو البلاد الإسلامية .

خاتمة - ولا يغوتنا في مقام الختام أن نذكر أن نظرة الإكبار إلى ثمار أفكار
العقل الغربى لاتزال تسيطر على عقول مثقفينا وقادة الفكر فينا ، فنحن - دون أن
نحس - نلتزم إلى تلاميذنا في مدارسنا ، فنسند قليل من السنين تكلم كبير من
رجال وزارة التربية والتعليم لدينا في مصر - وهو الأستاذ الدكتور عبد العزيز
القوصى - في أحد المؤتمرات الثقافية للبلاد العربية ، وكان مما قاله : د أن كتبنا
ومناهجنا مليئة بالسموم الثقافية ، فما زلنا نتعلم أن ولد العلوم الطبيعية هو دالتون
وأن ولد العلوم الرياضية هو نيوتن ، وأن ولد علم الأحياء هو داروين ، ثم
قال ولقد آن أن نتعلم أن هؤلاء جميعا تعلموا على علوم العرب وأن تعلم أولادنا
فضل الخوارزمى على الرياضيات ، وفضل ابن سينا على الطب وفضل الغزالي
وابن رشد وابن خلدون وغيرهم ، إن هؤلاء وغيرهم من آلاف العلماء العرب قد
شع فضلمهم من بغداد ودمشق وشمال إفريقيا وقرطبة وغرناطة إلى أواسط
أوروبا ، (٣٣)

(٣٢) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا : (القانون الدستورى والأنظمة السياسية)
(الطبعة السادسة ١٩٧٦) من ٤٤ - ٥٥ ، أو أى مؤلف من مؤلفاتنا في القانون
الدستورى (في موضوع : نقد النظريات التى تفسر (أصل نشأة الدولة) .

(٣٣) كان ذلك مما ذكره الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى في المؤتمر الثقافى
الذى عقد ببغداد في أواخر نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٥٧

تيار الفكر الماركسى

أما وقد انتهينا من الكلام عن التيار الأول والأقدم : تيار الحضارة الغربية فإننا لننتقل إلى التيار الثانى الأحداث والأخطر وهو تيار الفكر الماركسى ، ومن أجل أن نبين كيف نقاومه ، ولا أقول كيف نقومه يجدر بنا أن نبين أولا المسالك التى يعتمد أصحابها اليها ، والوسائل التى يستندون عليها ، وهى فى الواقع كثيرة ، على أن الفكر الماركسى - فيما أعتقد لا يستمد قوته من كثرتها ، أو - كما يظن البعض - من صلابتها ومتانتها ، وإنما هو يستمدها (أولا) من الجهل ، جعل الطبقة المثقفة بكنه الماركسية ، وبما تنطوى عليه من مواضع الضعف ، ومواطن النقص التى لم ينكرها حتى بعض كبار الماركسيين أنفسهم ، ومن الجهل بأساليبها فى الانتشار بل وبالأعباء ، ومن الجهل بتربة البيئة التى تساعد على إنبات بذورها وامتداد جذورها .

هذه الحقائق لى أشرت اليها فى وجيز من العبارة مجرد إشارة فى هذه الكلمة القصيرة الضيقة سأوسعها فيما يلى أفسحاً وتفصيلاً .

وإنبدأ من البداية

فأولا - من الأمور المعروفة عن الماركسية حتى لدى من لا يعرفون كنهها من عامة جماهير الشعوب أنها ذات صبغة الحادية ، والعقيدة الدينية - التى لا يزال لها على جماهير الشعوب الإسلامية سلطانها - من شأنها أن تحمل هذه الجماهير على النفور من الملحدين ومذاهبهم .

وكان من ذلك أن سادت في العالم الاسلامى تلك الفكرة القائلة بأنه ليس ثمة ما يدعونا الى الخشية من تيار الماركسية أن يفرق بلادنا في مجراه ، مهما بلغت قوته في جريانه ، بل حتى في طوفانه .

هذه الفكرة السائدة رغم سميتها في ظاهرها إلا أنها في باطنها وجوهرها ليست بمنأى عن بعض مواضع الخطأ ومواطن الخطر .

فإذا كان حقاً وصدقاً أن جماهير الشعوب الاسلامية تنفر من المذاهب ذات الصبغة الاحادية ، وبالتالي من الماركسية ، فإن مثل هذا القول له وزنه الكبير اذا كان الامر يتعلق بانتخابات نيابية حرة يتقدم اليها مرشعون ماركسيون ، فإن الفشل هو حتماً مصيرهم .

ولكن الماركسية حين يراد لها أن تغزو غيرها من البلاد - لاسيما من البلاد الاسلامية - فإن الماركسيين لا يتخذون من الانتخابات الحرة طريقاً لغزوها لأنهم يعرفون أنه طريق مسدود ، وأن سهمهم فيها إلى صدورهم مردود . ونحن إذا رجعنا الى مذهبهم نجد أن صاحب المذهب (وهو كارل ماركس) يصرح أنه من أجل اقامة نظام الماركسي يجب أن تقوم أولاً حركة ثورية تهدم النظام الرأسمالى ، وهو يعتمد في ذلك على الطبقة العاملة في المصانع (البروليتاريا ، على حد تعبيرها) ، ذلك لأنها الطبقة التى عانت الكثير من استغلال أصحاب رؤوس الأموال (فى عصره) ، فمن صاحبة المصلحة فى تلك الثورة ، وهى التى بعدها ماركس بالجنة على الارض : بالسيطرة على المصانع ، بل وبالهيمنة على شئون الحكم (وهى التى يطلق عليها دكتا ثورية البروليتاريا) (٣٤).

(٣٤) راجع لانفيلدوف الماركسى جاوردى كتابه (كارل ماركس) ترجمة جورج طرابيشي (طبع ببيروت عام ١٩٧٠) ص ٢١١ - وكتاب الايديولوجية السوفيتية المعاصرة .

على أننا إذا رجعنا إلى الواقع ، وإلى التاريخ ، وبخاصة تاريخ أول ثورة في أكبر دولة ماركسية في هذا العصر ، أعنى الثورة الروسية الماركسية لعام ١٩١٧ ، فإننا نجد أن طائفة من الطبقة المثقفة (لاجماهير الشعب) هي التي فجرت بركان الثورة ، وكانت أقلية ضئيلة برعامة لينين ، ولم تكن الفرقة الماركسية هي التي مهدت لزعماء وقادة تلك الأقلية طريق جذب جماهير الشعب وراءهم كما مهدت سبيل نجاح ثورتهم ، وإنما كانت هناك أسباب وعوامل أخرى لم يكن على رأسها ، بل ولا في ذيلها تلك الفرقة الماركسية .

وبينا لما قدمنا قدلى بما يلي :

من الأمور التي لم تكن موضع الجدل بل كانت موضع اليقين لدى الباحثين أن الإيديولوجية الماركسية (أو بعبارة أخرى : سيادة مذهب ماركس) كانت في روسيا قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ الشيوعية وتلعب دورا ثانويا ، وكانت الأهداف التي أعلن عنها الروس الماركسيون مدى سنوات طوال قبل الثورة إنما كانت تتضمن أولا إقامة جمهورية برلمانية وورجوازية (أى غير ماركسية) على أن تتبعها في مرحلة تاريخية تالية إقامة مجتمع اشتراكي (٣٥) .

الظروف التي مهدت للثورة الشيوعية في روسيا - ولقد كانت في مقدمة تلك الظروف التاريخية التي مهدت للزعيم الماركسي لينين طريق القيام بحركته الثورية ، وسبيل تقلد زمام الحكم بعد نجاحها أن الثورة كانت في روسيا في

= (بالفرنسية - طبع بباريس عام ١٩٦٥ . مؤلفه Wolfgang Léonliard الجزء الثاني ص ١٦٠)

(٣٥) (السياسة السوفيتية) Soviet politics مؤلفه بارنجتون مور الطبعة الأولى

نوفمبر ١٩٦٥ ص ٢٧ - ٢٩

ذلك الحين ضرورة من الضرورات : وكانت ترجع ضرورتها إلى عاملين :

الأول - أن هذه الثورة كانت الوسيلة الوحيدة لإنهاء حرب طويلة. كان الشعب يتوق إلى وضع حد لها - مع ألمانيا ، وكانت روسيا قد أصيبت في هذه الحرب بشرا الهزائم وفادح الخسائر ، وكانت الحكومة الروسية رغم ذلك ورغم ارادة الشعب تريد الاستمرار في الحرب ، وكان على رأس مبادئ قادة الثورة مبدأ إنهاء الحرب .

السبب الثاني الذي كانت ترجع إليه ضرورة القيام بتلك الثورة : أن روسيا كانت بحاجة ماسة إلى التصنيع حتى تستطيع أن تسير في ركب الدول المتقدمة المتقدمة ، وكان رأس المال المحلي (الروسي) والطبقة والاحزاب التي تمثل الشعب من الضعف إلى حد كانت معه عاجزة عن حل تلك المشكلة العاجلة مشكلة التصنيع ، فلم يكن ثمة بد من الثورة ، ولم يكن ثمة سوى هيئة واحدة تستطيع أن تقوم بها : هي ذلك الحزب الثوري المنظم تنظيماً قوياً والذي يترجمه لينين . وكان لينين يدين بمبادئ ماركس ، ولكنه لم يكن من الأشخاص للجامدين المتعصبين في اعتناق مذهب من المذاهب dogmatique ، إنما كان رجلاً يمتاز بروح عملية ، فعرف كيف يصنع لذلك المذهب من التفسير ويدخل عليه من التعديل والتغيير ما جعله يتلاءم مع ظروف البيئة ، ويجذب إليه جانباً كبيراً من جماهير الشعب الروسي ، لذلك فإنه يطلق على الماركسية في روسيا : « الماركسية اللينينية » ، وكان الأصح والأدق - فيما نعتقد - أن يطلق عليها : « اللينينية غير الماركسية » ، أو شبه الماركسية ، كما سنبين ذلك بعد قليل .
القليل من التفصيل .

ننتهي من ذلك كله إلى القول بأن نجاح ثورة ماركسية أو قيام نظام حكم

ماركسى - أو بعبارة أصح شبه ماركسى - فى روسيا لم يكن مرده إلى أن الشعب كان ماركسيا .

إخلاصة - أن عملية إقامة نظام ماركسى إنما تقوم بها فى الواقع أقلية من الطائفة المتقدمة لآسيا فى القوات المسلحة ، لاجماهير الشعب .

على أنه يجب ألا يفهم مما تقدم أن الجماهير الشعبية لا يعمل حساب لها إذا زلزلت الأرض زلزالها وألقت الثورة الماركسية أثقالها ، فإذا كانت الماركسية لا تعتمد على جماهير الشعب - لآسيا فى الدول الإسلامية - فى القيام بحركة ثورية ماركسية فإن الماركسيين مع ذلك يعملون حسابا كبيرا لتلك الجماهير باعتبارها عقبة كبيرة يعملون على إزالتها من طريقهم ، بعبارة أخرى أن الماركسيين يعنون بأمر الجماهير لا باعتبارها أسلحة فى أيديهم ، ولكن باعتبارها عقبات فى طريقهم تعوق حركة أقدامهم (٣٦) .

أساليب الخيل والخداع مع الجماهير - لما تقدم وجدناهم يتبعون مع الجماهير فضلا عن وسائل الإغراء ، واستغلال روح التذمر لديها لإثارتها - أساليب الخيل والخداع ، نذكر منها ما يلى :

الأسلوب الأول : ما اعترفت به إحدى المجلات التى أنشأها الشيوعيون بعنوان :

« العلم والدين » (وهى تنطق بالرأى الرسمى لماركسية) وقد ورد فيها ما نصه :

(٣٦) ويلاحظ أن الأمور تسير على غير هذا للنوال فى الوقت الحاضر فى عدد قليل بل نادر من الدول الغربية المتقدمة مثل فرنسا وإيطاليا ، ولكنى هنا إنما أنكح عن الدول الإسلامية ، والدول الأوروبية غير المتقدمة كما كان شأن روسيا فى عهد انهيار ثورتها الشيوعية .

« لقد أدركنا في الاتحاد السوفيتي منذ البدء خطورة بقاء الميراث الديني على حاله في المجتمعات السوفيتية ، مسيحية أو إسلامية » ثم تضيف تلك المجلة إلى ما تقدم : إنه « في بعض النظم الماركسية الجديدة نجد جماعات من أصحاب المسئوليات ، وهم ماركسيون فكرا يمارسون الفروض الدينية علانية ويشجعونها ، ولسكنهم يفعلون ذلك للسيطرة على زمام المعامل الدينية لئلا تتحداهم ، أو ترقى مرحلة التحول الماركسي مرحلة قاسية . ونحن في الاتحاد السوفيتي لجأنا إلى هذا الأسلوب أيضاً في مناطقنا الإسلامية ، كما يلجأ إليه بعض أقطاب الحزب الشيوعي في إيطاليا (السكاوليكية) ، ففي مثل هذه المناطق الإسلامية وجدنا أن ممارسة الطليعة الماركسية للفروض الدينية يساعدنا كثيراً على مرحلة التحول الاشتراكي (أي الماركسي) هناك ، لأن العبادة العلنية في الوسط الإسلامي تعبر عن احترام الطليعة الماركسية للمشاعر المحلية ، وبالتالي تنزع هذه الطليعة من هذا الوسط الإسلامي الاحترام والطاعة للقيادة الماركسية (٣٧) .

ظاهرة الخداع في ادعاء اعتناق الإسلام : ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن ظاهرة الخداع في ادعاء اعتناق الإسلام ، وفي استغلال الدين بوجه عام ، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية أو مطامع شخصية هي ظاهرة عرفت في التاريخ منذ أقدم عصوره (٣٨) ، - وعرفت في تاريخ الإسلام منذ أقدم عهوده . وحسبنا هنا أن نشير في إيجاز إلى ظاهرة الخداع في ادعاء جماعات من اليهود اعتناق الإسلام من أجل تحقيق أهدافهم في ميدان الفساد والهدم .

(٣٧) كان ذلك مما ورد في كتاب (الإسلام والشيوعية) للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود (١٩٧٦) ص ٢٩ ، ٣٠

(٣٨) يراجع بهذا : استغلال الدين في العصور القديمة كتابنا : أزمة الفكر السياسي الإسلامي (الطبعة الأولى ١٩٧٠) ص ٨٥ - ٩٧ أو الطبعة الثانية للوجزة (١٩٧٤)

ولنذكر في هذا المقام الأمثلة التالية :

١ - وضع الأحاديث : يذكر عن بعض كبار اليهود الذين اعتنقوا الإسلام أو بعبارة أصح : الذين ادعوا الإسلام (مثل عبد الله بن سلام ، وحكعب الأحبار وعبد الله بن سبأ) أن اهتمامهم كان موجهاً إلى رواية الحديث ، ولقد كان ينظر إلى ما يروونه من الأحاديث نظرة ارتياح ، لما عرف عنهم من وضع الأحاديث غير الصحيحة ونسبتها كذباً إلى الرسول ، وكان هدف هؤلاء الأدعياء - على حد تعبير العالم الجليل الشيخ أبو زهرة - أن يفسدوا على المسلمين أمور دينهم ، (٣٩) .

٢ - الفتنة في عهد خلافة عثمان : كان في مقدمة العاملين على إثارة الفتنة بين المسلمين وتأليبهم على الخليفة عثمان بن عفان تلك الطوائف التي اعتنقت الإسلام ظاهراً لا باطناً ، وقد أخذ هؤلاء يذكرون على بن أبي طالب بالخير ، وينشرون روح التدمير في البلاد ، ويتخذون مما يفعله بعض الولاة (في عهد خلافة عثمان) ذريعة لدعايتهم ، ولقد كان على رأس هؤلاء عبد الله بن سبأ (ذلك اليهودي الذي دخل في الإسلام ظاهراً - كما قدمنا) (٤٠) .

٣ - المعتزلة واليهود : ويذكر في تاريخ المعتزلة أن كثيرين من المنافقين الملحدين استطاعوا أن يجعلوا لأنفسهم مكاناً بين صفوف المعتزلة دون أن يفتن هؤلاء لأمر أولئك الملحدين وكيدهم ، حتى إذا ما فطن المعتزلة لما يفعلون ويكيدون طردوهم من صفوفهم ، ولقد كان بين أولئك الملحدين المنافقين ومن اتهم بأنه استؤجر لليهود لإفساد عقيدة المسلمين ، (٤١) .

(٣٩) تاريخ للذاهب الإسلامية للاستاذ الشيخ أبو زهرة ج ١ ص ١٣

(٤٠) راجع مؤلف الشيخ أبو زهرة (المرجع السابق) ص ١٣

(٤١) للرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٤

٤ - الصهيونية و «الدونمة Donmeh» والعمل على هدم الخلافة في تركيا . - يحدد هنا أولا أن نذكر كلمة وجيزة عن كنه تلك الطائفة التي توصف «بالدونمة» .

«الدونمة» تطلق على يهود من أتراك أزمير ، وسالونيك (اليونانية حين كانت تابعة لتركيا) اعتنقوا الاسلام في الظاهر ، ولكن في الظاهر فحسب ، أي أنهم كانوا في الباطن يهودا ، وقد تبعدوا - في ادعاء الاسلام - زعيمهم (أو نبيهم) شبتاي الذي ادعى عام ١٦٤٨ أنه المسيح الذي ينتظره اليهود ليعمل على إنقاذهم من تشريدهم ، وليؤسس لهم ملكا طويلا عريضا ، ثم ادعى الاسلام ليفات من تنفيذ حكم عليه بالاعدام ، وأنبأه هم من يوصفون «بالدونمة» (٤٢) .

ولما كانت الحركة الصهيونية قد فشلت في أواخر القرن الماضي في حمل الخلافة العثمانى السلطان عبد الحميد على السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين (التي كانت تابعة لتركيا في ذلك الحين) فقد انجسه اليهود - ولا سيما الدونمة - إلى تحطيم الخلافة العثمانية في تركيا . ولم يكن من المصادفات أن يكون تبليغ السلطان عبد الحميد قرار البرلمان التركي بعزله - على يد النائب اليهودى قره صو (نائب سلانيك) ، فقد كان هذا النائب هو ذاته الذى سبق أن أوغده اليهود الصهيونيون لمقابلة

(٤٢) راجع الانسكلوبيديا برتيمانيسكا (الطبعة الانجليزية لعام ١٩٦٠ فى الولايات المتحدة) المجلد ١٩ ص ٧٨٧ - وراجع (الانسكلوبيديا اليهودية) طبعة نيويورك الانجليزية عام ١٩٠٣) المجلد الرابع ص ٦٢٩ - كلمة Donmeh حيث ذكر عن الدونمة : ان هذه الطائفة كانت تدعى الاسلام جهرا ، ولكنها تقوم بأداء الشعائر الدينية اليهودية سرا كما كان زعيمهم شبتاي ، وكانت نمازم ترتدى الحجاب كما كان شأن للسيدات .

السلطان عبد الحميد ليرجوه وليرشوه ، أما الرجاء فكان للسباح لليهود بالهجرة إلى فلسطين ، وأما الرشوة التي كانت توصف « بالهدية » فكان مقدارها خمسين مليوناً من الجنيهات الذهبية لخزينة الدولة ، وخمسة ملايين لخزينة السلطان الخاصة ، ولكن السلطان رفض الأمرين : الرجاء والهدية . (٤٣)

الأطوار الثاني من أساليب الخداع لدى بعض الماركسيين : يتلخص فيما ينادى به بعضهم من إمكان الجمع بين الماركسية والدين ، استناداً إلى ما هو معروف عن عدد غير قليل من الماركسيين - بل ومن زعمائهم - أنهم قد فبدوا من الماركسية أحد عناصرها أو مبادئها أو نظرياتها ، ومع ذلك فإنهم ظلوا يعدون من الماركسيين ، وإن كنا نجد بعض هؤلاء قد وصفهم الماركسيون « بالمتحرفين » .

ذلك كان مثلاً شأن « المدرسة الماركسية الحديثة » (وأبرز أعضائها هرنشتاين) فقد تبذرت من نظريات ماركس نظرية المادية التاريخية (أى نظرية التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ ، وكما كان شأن الزعيم الماركسى لينين بصدد ما عرف في عهده « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » التي اتبعها أبان حكمه فيما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢١ والتي اعترف هو ذاته أنها ليست من الاشتراكية (٤٤) . وكما كان شأن ستالين الذى لم يأخذ أبان حكمه ببعض المبادئ الماركسية (كبدأ السلطة الجماعية ، ومبدأ حرية النقد وللقدر الذاتى) ، وكما هو

(٤٣) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « نظام الحكم فى إسرائيل » (من مطبوعات معهد البحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٦٤) ص ٢٩٠ - ٣٠٠

(٤٤) لينين و « مقالات وخطابات - بمناسبة أعياد ثورة أكتوبر » (طبعت بمسندار للتقدم بموسكو عام ١٩٢٠) ص ١٣٢

شأن كل من الحزب الشيوعي الفرنسي ، والحزب الشيوعي الإيطالي حين أعلن كل منهما هذا العام (١٩٧٦) أنه عدل عن الأخذ بمبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » ، وذلك رغم أنه يعد — في الماركسية — « الأداة الرئيسية لتحقيق الاشتراكية » (٤٥) .

ومع ذلك فلم يستطع أحد الإدعاء بأن هذين الحزبين أو أولئك القادة والزعماء قد انقلبوا إلى غير ماركسيين ، وكل ما حدث أن بعضهم (مثل برنشتاين) عد من المنحرفين ، ولقد اتهم كل من ستالين ونخروشيف بهذه التهمة .

فإذا كان الأمر كما تقدم فقد كان طبيعيا أن يقول بعض الماركسيين أن هذا مبدأ الألحاد ، وهو الذي تنطوي عليه النظرية الماركسية المعروفة ، بنظرية المادية ، هو أمر لا ينفى عن الفرد اعتبار ماركسيا طالما كان يعتنق المبادئ والنظريات الماركسية الأخرى ، وبذلك فإنه يمكن الجمع بين الماركسية والاسلام ، أو بينها وبين الدين بوجه عام . وهكذا يغدو من المستطاع — فيما يظنون — أن ترفع رفعا — أو بالأقل أن تدفع دفعا — من طريقي الماركسية عقبة العقيدة الدينية . وإنه لمن اليقين أن مثل ذلك القول أو الظن لثم مبین ، بل لثم مشين ، فالألحاد —

(٤٥) كان ما كتبه لينين : « ان الماركسي هو الذي يؤمن ليس فحسب بالصراع الطبقي ، بل كذلك بدكتاتورية البروليتاريا » ، ولذلك نجده يعتبر أن دكتاتورية البروليتاريا هي « عصب الأفكار الماركسية » — راجع في ذلك كتاب الاستاذ الدكتور جلال أحمد أمين : « الماركسية » ص ٧٤ ، ٧٦ حيث يستند (كرجع له) إلى مؤلف وضعه لينين (بالإنجليزية عن « الثورة البروليتارية » ص ٣٤ — وراجع كذلك « تطور الفكر الماركسي » للدكتور الياس فرح (الطبعة الثانية ١٩٧١ بيروت) ص ٩٦

بالنسبة للماركسية ليس فحسب - كما يظن البعض - مجرد عنصر من عناصرها أو مجرد جزء من أجزائها بحيث يصح للماركسي أن ينزعه نبتاً ، ثم يأخذ بقية الأجزاء أخذاً ، ثم يظل مع ذلك ورغم ذلك ماركسياً كما كان ، ومؤمناً بغيره الإيمان . لقد غاب عنهم أن الاتحاد بالنسبة للماركسية ليس أحد أجزائها أو نظرياتها ، إنما هو جوهرها وعقيدها ، هو الأساس الفلسفى لبيانها ، وهو الدم الذى يسرى فى جثمانها وكيانها .

وبينا لما قدمنا علينا أن نذكر أولاً أن الأساس الفلسفى للماركسية يكمن فى النظرية المعروفة بنظرية المادية الجدلية (أو الديالكتيكية) ، ويمكن كذلك فيما يرى بعض كبار قادة الفكر الماركسى - فى نظرية المادية التاريخية ، (أى التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ) . والذى يهمنا هنا من أمرها أن النظرية هى فكرة (المادية) التى تنطوى عليها كل منهما . ويقصد بـ (المادية) - كما يقولون - والفهم المادى للعالم ، أى فهم الطبيعة كما هى دون إضافة غريبة عنها ، أى استبعاد أى مفهوم ميتافيزيقى (غيبى) ، بما فى ذلك الاعتقاد بوجود الخالق . مما تقدم يرى أن المادية ذات صبغة الحادية . (٤٦)

وفضلاً عن أن فكرة المادية ذات الصبغة الاتحادية هى عنصر أساسى لبعض النظريات التى تعد بمثابة الأساس الفلسفى للماركسية فإنه يجب ألا يغيب عنا أن أهم نظريات ومبادئ الماركسية : مثل مبدأ اشتراكية الملكية (الذى ينطوى

(٤٦) راجع لينين : مصادر الماركسية الثلاثة (من مطبوعات دار التقدم بموسكو)

ص ٢٠ - و « مختارات من مؤلفات ماركس » (الترجمة الانجليزية الطبعة الثالثة . لندن

١٩٤٥) الجزء الأول ص ٢٤ و راجع الاستاذ الدكتور جلال أحمد أمين مؤلفه « مقدمة

الى الاشتراكية » (الطبعة الأولى بالقاهرة ١٩٦٦) ص ٦٩ - ٧١

على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل إنتاج الثروة) ومثل نظرية الصراع بين الطبقات؛
وهبدأ دكتاتوريات البروليتاريا - تتعارض معارضا جذريا مع الدين، وبخاصة
مع مبادئ الاسلام .

الواقع - كما يقول أحد المفكرين والباحثين الفرنسيين الاستثنائيين بيجو
(في مؤلف له حصل بباريس عام ١٩٦١ على جائزة العلوم السياسية) :

« ان الماركسية كلها يتضمنها في الواقع النقد الموجه إلى الدين ، وان
التيارين - قيسار الاتحاد وتيسار الاشتراكية - يمتزجان دوما لدى
ماركس (٤٧) .

وأخيراً نضيف إلى ما تقدم أن من الأمور التي يعرفها الكثيرون لدينا في مصر
أن الفيلسوف الماركسي الفرنسي الكبير جارودي حين حضر إلى مصر في أواخر
عام ١٩٦٩ وألقى بها بعض محاضرات عامة عن الاشتراكية والاسلام، وغيرها
كان في محاضراته يدعو إلى الأخذ بفكرته عن امكان التوفيق بين الماركسية
والاسلام ، وإذا به حين عاد إلى فرنسا وجدناه يلقى من الحزب الشيوعي
الفرنسي - فيما أذاعته بعض وكالات الأنباء العالمية - لدى عودته استنكارا
لدعوته ، وذلك أنه يشفع له في تلك الفكرة أو الدعوة « ما أرب أخرى ، يعتقد
أنها تخدم الماركسية وتمهد سبيل انتشارها .

(ج) - ونذكر ثانياً من تلك الأساليب الماركسية الماكرة التي خدع بها
الكثيرون لاسيما بين بعض زعماء الدول الأفريقية التي تخلصت من نير الاستعمار

(٤٧) « الماركسية والانسانية » مؤلفه بيجو (الطبعة الاولى بباريس ١٩٦١)

وحصلت على استقلالها في السنوات الأخيرة ، ذلك الأسلوب هو ظهور الدولة
الماركسية الكبرى ، أعني الاتحاد السوفيتي في صورة العدو الأول للاستعمار ،
والصديق الأول للدول الصغيرة التي كانت تعاني من الاستعمار الغربي وتعمل على
التحرر من يده ومن سعيه . وكان في ذلك أقوى سلاح يتار ساعد الماركسية
على الذبوع والانتشار ، وكان في مقدمة العوامل التي مهدت لها طريق انتشارها
وللدولة الماركسية الكبرى طريق صعود نفوذها أخطاء السياسة الأمريكية
الخارجية لاسيما على يد دالاس Dallas الذي كان وزير خارجية الولايات
المتحدة في عهد رئاسة الرئيس ايزنهاور منذ نحو عشرين من السنين ، حتى أن
أحد الكتاب الغربيين ذكر - فيما واقتنا به الانباء الخارجية في ذلك الحين -
« ان المستر دالاس هو خير وزير خارجية للاتحاد السوفيتي » ١١ ..

ولقد تبين في السنوات الأخيرة بجملة حتى لاعين البلماء خطأ تلك الفكرة
التي كانت قد سادت عن معاداة الروس للاستعمار ، فأفادت النفوذ الروسي أمدا
من الزمان ، وكان أمدا طال حتى قصرت عن كشف خطتها وكذبها كثير من
الجهود الصادقة ، إلى أن قدرت الأقدار فيما قدرت أن تخطيء السياسة الروسية -
وكثيراً ما أخطأت - في علاقاتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط ، مما أدى
إلى انهيار نفوذها واحتضار سيطرتها على تلك الدول الإسلامية ، حتى أنه
ليصبح القول : ان بريجنيف هو أحسن وزير خارجية للولايات المتحدة
الأمريكية ١١ ..

الواقع أن سياسة معاداة الاستعمار من جانب الروس لم تكن مسألة « مبدأ »
أو نظرية من النظريات الماركسية ، إنما كانت - على حد التعبير العسكري
والسياسي - مسألة « تكتيك » ، وذلك من أجل إضعاف نفوذ الغرب الرأسمالي

في تلك المستعمرات ليحل النفوذ الروسي مكانه (٤٨).

فإذا نحن نظرنا إلى المسألة من حيث المبدأ فإنه يتبين لنا أن السياسة السوفيتية إنما كانت تهدف إلى السيطرة العالمية . وهذا هو ما ورد على لسان لينين حين قال : « إن هذا النضال سينتهي بانتصار الجماهيرية السوفيتية العالمية » . (٤٩)

ماركس والاستعمار - ولقد فات الكثيرين أن ماركس وزميله إنجلز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، بل إن ماركس قد أيد الاستعمار البريطاني في

(٤٨) راجع للدكتور عمر حليق كتابه : « موسكو وإسرائيل » (دراسة مدعمة بالوثائق لجهود موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها) طبع عام ١٩٦٦ م ص ٤٢٠ و ٤٢١ حيث يشير إلى ما كتبت به صحيفة « كول ها عام الاسرائيلية » في عدد ١٩٦٥/١٢/١٣ وكان ما كتبت به ما نصه : « إن العلاقة والزمالة بين المعسكر الاشتراكي بزمامة التوفيق وبين إسرائيل لا يمكن أن تتأثر بسبب معونة المعسكر الاشتراكي للنظم التقدمية الاشتراكية العربية كالجهورية العربية المتحدة لانجاح التحويل الاشتراكي في كل العالم العربي ، فكل هذا التحويل ضروري لسلامة إسرائيل » - ولقد تأكد هذا المعنى في خطاب ألقاه السفير السوفيتي في إسرائيل ، وذلك في المؤتمر السنوي اليهودي الذي عقد في إسرائيل في منتصف شهر مارس ١٩٦٦ (المرجع السابق ص ٤٦٢)

وراجع للدكتور سام بيرناناند مؤلفه : « الاشتراكية الهندية » ، وقد ترجمه من الانجليزية إلى العربية الأستاذ طه عمر (طبع بارتفاع طام ١٩٦٠) ص ٢٧ حيث يذكر « أن تصرفات الدول الشيوعية أضغف الايمان بها » ص ٤٤ حيث يقول : ليس صحيحا أن الشيوعيين يكرهون الاستعمار » ، ص ٤٩ حيث يذكر « أن الحزب الشيوعي الهندي (قبل استقلال الهند) كان بمعزل عن الحركة الوطنية للاستقلال » .

(٤٩) لينين : « مقالات وخطب لمناسبة أعياد ثورة أكتوبر » (المرجع السابق)

الهند (في عهده) وأشاد بانتشار الصناعة الانجليزية في الهند ، ولقد كان يرى أن من شأن ذلك الاستعمار أن يبرز الجمود الذي كان جائعا على الهند فتسرع في اللحاق بركب الحضارة الحديثة . ولكن لينين رأى أن تمد الدول الماركسية يد العون الاقتصادي والفني والسياسي إلى الشعوب المتخلفة المستعمرة لمساعدتها على التحرر وتحقيق ثورتها الديمقراطية باعتبارها - على حد تعبيره - « خطوة أولى صوب الاشتراكية » . (٥٠) وجدير بنا هنا أن نوجه الانظار إلى أن الماركسيين حين يتكلمون عن (الاشتراكية) فهم يعنون بها الاشتراكية (الماركسية) لأنهم يعتبرون أن الماركسية هي وحدها الجديرة بأن توصف بالاشتراكية ، وأن ما عداها من أنواع الاشتراكية ليست سوى مجرد اشتراكية مزيفة أو اشتراكية (خيالية) على حد تعبير ماركس .

(د) - ولا نفرتنا أخيرا العناية بالتنبؤ به بأسلوب راجع من أساليب التنبؤ به ، ذلك قو لم أن في مقدمة الدلائل القاطعة على صحة مذهب ماركس وقوته ما هو بين من أمر استقرار نظام الحكم الماركسي في روسيا وقوتها ، بينما كانت من قبله لا تعرف في تاريخها في ميدان الحرب سوى الهزائم ، وفي ميدان الحكم والادارة سوى ضروب الفساد والمظالم .

ان هذا القول أو الدليل قوى كل القوة في ظاهرة ، ولكنه ضعيف كل الضعف

(٥٠) راجع « أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية » رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور اسكندر فطاس (عام ١٩٧٢) ص ١١٥ و ١٩٦ و ١٩٧ حيث يستند على عدة مراجع منها كتاب « الماركسية في الاتحاد السوفيتي » (بالفرنسية طبع بباريس عام ١٩٥٥) ص ٢٨٦ وما بعدها .

وراجع « المذاهب الاشتراكية المعاصرة » للدكتور راشد البراوي (الطبعة الثانية ١٩٧٠) ص ٢٦٣

فى باطنه وجوهه .

وبيانا لذلك كان علينا أن نتساءل (أولا) هل كان حقا ما يقولون ويدعون أن روسيا طبقت مذهب ماركس ؟ والجواب نجد له لدى غير قليلين من العلماء المنصفين بل ومن بعض الزعماء الماركسيين نذكر فى مقدمتهم كاوتسكى الذى كان يرى خطأ الرأى الذى (ينظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنها شيان متماثلان) (٥١) .

ونجد العلامة كارل پوپر (أستاذ الفلسفة بجامعة لندن) الذى وقف موقف الدفاع عن ماركس فى بعض المواضع - يقول : (إننا إذا نظرنا إلى كلمات ماركس فإن من عسير الأمور بل من محالها أن نجعل من الثورة الروسية مثالا للثورة الاجتماعية كما تنبأ بها ماركس ، الواقع - كما يقول - أنه لا وجه للشبه بين هذه وتلك) (٥٢) .

ويقول أحد كبار علماء الاقتصاد (شومبيتر) : ولقد كان بين المغزى الحقيقى لمذهب ماركس وبين التطبيق السوفيتى للمذهب هوة تبلغ من السعة والكبر مدى ما بلغته تلك الهوة التى كانت تفصل بين ديانة المسيحيين الأوائل وبين العقيدة والشعائر التى كان يأخذ بها رجال الكنيسة فى القرون الوسطى ، ثم يقول

(٥١) المذاهب الاشتراكية المعاصرة (المرجع السابق) ص ١٠٥ حيث يستند المؤلف إلى « الماركسية : دراسة تاريخية ونقدية » لمؤلفه لشتيم G. Liehtbém (طبع عام ١٩٦٤) ص ٢٧٠ - ويلاحظ أن كاوتسكى كان صديقا حميما لانجيز وقد عاش ما بين عامى ١٨٥٤ و ١٩٣٨

(٥٢) پوپر popper « المجتمع الحر وأعداؤه » (بالانجليزية) ج ٢ (الطبعة

الأولى بلندن عام ١٩٤٥ ص ٢ ، ١ ، ١٨٦

وإن الاشتراكية كما هي مطبقة في الواقع في روسيا لا تزال بعيدة جداً عن تلك الصورة من الشيوعية التي رسمها ماركس .. الخ ، (٥٣) .

أنه إذا كان مذهب ماركس يمد المذهب الرسمي للدولة هناك إلا أنها خرجت عنه ، بل خرجت عليه - لدى التطبيق العملي - في الواقع ، في عديد من المواضع . ولقد بلغت هذه المواضع حجماً من حيث العدد ، وحداً من حيث البعد وصل بأحد الزعماء الماركسيين أنفسهم - كما قدمنا - إلى أن يقول بأنه من خطأ الرأي أن ننظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنهما شيئان متماثلان .

وحسبنا هنا أن نكرر ما سبق لنا ذكره ما اعترف ليمين به من أن السياسة الاقتصادية التي اتبعها مدى بضعة سنوات لم تكن من الاشتراكية . وأنه بعد توليه شئون الحكم قام بتوزيع أراضي النبلاء وكبار الملاك على الفلاحين ، وهذا يتعارض - كما هو بين - مع مبدأ جوهرى من مبادئ الماركسية وهو مبدأ اشتراكية الملكية ، الذي ينطوي على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل إنتاج الثروة

(٥٣) شومبتر Schumpeter (استاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة راجع كتابه : « الديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية » (الترجمة الفرنسية من الانجليزية) ص ٦٩ ، ٢١٩ حيث يضيف الى ما تقدم قوله : « ان القادة (في روسيا) يكرهون التأكيدات القديمة لماركس ، على أنه مما لا ريب فيه أن كثيرين منهم على اقتناع الآن بأن البشرية لن تترى المرحلة الثانية (وهى مرحلة الشيوعية الكاملة) قبل انقضاء العديد من القرون ، بل ولا المرحلة الأولى : وهى مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، التي تمجتها روسيا الآن . بالصورة التي رسمها ماركس » - ثم يقول ذلك العالم الاقتصادي الكبير (ص ٢٢٤) « إنه مما لا يجوز انكاره أنه لا ماركس ولا انجيلز كانا يسمعان - في المرحلة الأولى - بإجراء تنازلات تبلغ من الأهمية تبلغ الملكية السكوتخوزيه » . ويلاحظ أن السكوتخوز (وهو صورة من الملكية الزراعية التعاونية) يمثل الجانب الأكبر من الاراضى الزراعية للاتحاد السوفيتي

وفي مقدمتها الأرض ، وقد فعل لينين ذلك لاستئصال الفلاحين إليه وإلى مناصرة نظام الحكم الذي أقامه في بداية عهده .

ولقد صرح لينين بعد توليه شؤون الحكم بأنه لم يجد في الماركسية ما يساعده على حل المشاكل العملية الاقتصادية (٥٣ مكرر) . وحسبنا كذلك أن نذكر أن روسيا لم تعرف بتاناً مرحلة دكتاتورية البروليتاريا بالصورة التي رسمها ماركس . فالبروليتاريا (أى الطبقة العاملة في الصناعات) لم تتول الحكم في روسيا ولا ليوم واحد . فالواقع أن الحكم هناك بأيدي تلك الطبقة التي يطلق عليها طبقة « البروليتاريا السياسية » ، وبعد الحزب الشيوعي هو منيت أو مصدر تلك الطبقة العليا التي تشمل كبار رجال الفكر والفن وقادة الجيش ومديرى الإدارات والمشروعات . وليست تلك الطبقة هي « البروليتاريا » التي يعنيها ماركس . وإذا نحن نظرنا إلى نسبة عدد العمال إلى غيرهم من الطوائف في البرلمان السوفيتي ، فإننا نجد به من المهتمين والفنيين عدداً أكبر مما نجد فيه من العمال ومن أعضاء الكولخوز (المزارع الجماعية التعاونية) ، ثم إن ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العالي . وقد ذكر كاربنسكى أنه يوجد بين أعضاء البرلمان السوفيتي ٣١٨ عاملاً و ٢٢٠ مزارعاً و ٨٠٩ من المثقفين (٥٤) .

وإذا نحن سلمنا جدلاً بأن روسيا طبقت مذهب ماركس تطبيقاً صحيحاً سلمياً فإن من السذاجة التي تبلغ حد الغفلة أن تنسب قوة دولة من الدول لمجرد

(٥٣ مكرر) بوير ج ٢ (المرجع السابق ص ٧٩ والشرح رقم ٧ ص ٣٠٥)

(٥٤) راجع في ذلك « السلطة السوفيتية » Le pouvoir Soviétique تأليف

شامبر H. Chambre (طبع بباريس ١٩٥٩) ص ٧ - ٣٨ ، ٦٨ وكتاب ستالين :

« اسس اللينينية » (الطبعة العاشرة ١٩٣٤) ص ١٠٨ - ١٢٢ .

اعتناقها مذهباً من المذاهب، فهناك عوامل عدة هي التي تصنع للدولة قوتها، وترفع لها بين الدول مكانتها. فإذا نحن بحثنا عن العوامل التي صنعت قوة روسيا فإننا نستطيع أن نلخص أهمها - فيما يذكر الباحثون - فيما يلي :

أولاً - ما قطعت روسيا من الأشواط البعيدة في سبيل التقدم في مختلف النواحي : العسكرية والاقتصادية والثقافية وبوجه خاص سياسة التصنيع وما يطلق عليها التكنولوجيا . وذلك مما يعترف به المنصفون من الباحثين الغربيين أنفسهم بل وبعض الزعماء الشيوعيين الذين نفذوا الشيوعية وأصبحوا من المعادين للنظام السوفييتي (مثل جيلاس الذي كان نائباً للزعيم اليوغوسلافي تيتو) (٥٥) .

ثانياً - استمد النظام السوفييتي قوة من كفاحه ضد هتلر وانتصاره عليه، على أنه يجب أن يلاحظ هنا أمران . (الأول) أنه لو لم يكن الغرب للرأسمالي حليفاً لروسيا في تلك الحرب لما كان ثمة في هزيمتها ريب ، ولقضى عليها وعلى الماركسية معها ، والأمر (الثاني) أن تلك القوة قد استمدتها الشعب الروسي في تلك الحرب لا من شعور الحرس على نظام الحكم السوفييتي ، بل من شعوره القومي الوطني ، ولقد كان ستالين - كما يقول جيلاس - ذكياً فلم يذكر أثناء الحرب الحكومة السوفيتية كثيراً ولم يتحدث عن اشتراكيتها وإنما ذكر شيئاً واحداً هو الوطن . (٥٦) .

(٥٥) الطبقة الجديدة (في الشيوعية والثورات القديمة والحديثة) تأليف م . - يلاس (نائب زعيم ثورة التحرير في يوغوسلافيا) ترجمة ماهر نسيم (١٩٥٦) ص ٢٠١

(٥٦) جيلاس « الطبقة الجديدة » (المرجع السابق) ص ١٧٤ حيث يقول : « حينما هاجم الألمان الاتحاد السوفييتي خيل لهم أن رغبة الروس في المقاومة ضعيفة ، فبدأوا ما =

ثالثا - جمود الكثيرين من الروس الذين يعارضون النظام القائم (لا سيما في عهد ستالين الذي دام نحو الثلاثين من السنين) فكانوا يقفون منه موقفا سلبيا ، وهو موقف تفسره كثرة ماجرى من حركات التطهير وأساليب الارهاب (٥٧)

رابعا - ويقول البعض أن الروس لم يعرفوا الديمقراطية والحرية من قبل ، ولذلك نجدهم قد أنسوا إلى النظام السوفييتي ولم يثوروا عليه رغم صغته الاستبدادية (٥٨) .

خامسا - ثم يجب ألا ننسى الدور الذي لعبته المصادفات التي شاءت أن يكون رأس الدولة السوفيتية في بداية نشأتها شخصية عبقرية فسدة مثل شخصية لينين .

سادسا - أخطاء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي سبقت لنا الإشارة إليها .

سابعا وأخيرا - ما قام به النظام السوفييتي من القضاء على أزمة العمال العاطلين ، ومن الطريف ما يعلق به أحد الكتاب الغربيين على ذلك بقوله : « إن السجن

== أن كشف هتلر عن اتجاه نيته إلى القضاء على الدولة الروسية وما أن تبين للشعب الروسي أن هتلر يعتزم تحويل الشعوب السوفيتية إلى أرقاء مستعبدين حتى يهزج الوطن التقليدي من أعماق الشعب الروسي فاستمات في الدفاع عن نفسه » .

(٥٧) جيلاس (المرجع السابق) ص ٢٧١ - وراجع مستقبل روسيا للاستاذ

ليونارد شايدر وترجمة الاستاذ علي آدم ص ٧٢

(٥٨) راجع كتاب « السلطة السوفيتية » (المرجع السابق) ص ١٦٢

لا توجد بها أزمة عمال عاطلين !! (٥٩) .

• • •

مما تقدم يتبين أن ما بلغته روسيا من القوة أو النهوض لم يكن مرده إلى مذهب
ماركس . ويلاحظ أن ثمة دولا في هذه الحرب العالمية الأخيرة بعد أن هزمت
نهضت بل وولدت في طريق النهوض والتقدم وثبات هائلة بعيدة ، وهي في
الوقت ذاته أهمد ما تكون عن الماركسية ، تذكر في مقدمة تلك الدول اليابان
والمانيا الغربية .

مواضع الضعف في مذهب ماركس :

وجدير بنا الآن أن نعيد إلى الأذهان ما ذكرناه في البداية من أن الماركسية
إنما تستمد قوتها مما تجده في العالم الإسلامي من فراغ ثقافي : أعني من جهل
الطبقة المثقفة - اللهم إلا في القليل النادر - بكنه الماركسية وبمواضع الضعف
فيها وبالمسالك التي تركز في الظلام اليها ، وبالوسائل التي تستند عليها .

أما وقد كشفنا عن زيف تلك الوسائل والمسالك فإنه لم يبق سوى بيان
مواضع الضعف في المذاهب ، ومواطن النقد له ، وهذه معروفة يعرفها الدارسون
للماركسية دراسة عليية ولم يفكرها حتى بعض الزعماء الماركسيين ، وهم يعرفون
أن أهم نظرياتهم ومبادئهم قد بين العالم الكثير من أخطائها وأثبتت أحداث التاريخ
عدم صحتها ، وهذه الأخطاء والانتقادات كثيرة بحيث لا يحيط ببيانها سوى
العديد من المحاضرات ، لذلك لم يكن في مثل هذا المقام على - من أجل

(٥٩) لزيادة التفصيل تراجع أية طبعة من طبعان كتابنا « القانون الدستوري
والأنظمة السياسية » .

اطلاعتكم عليها — سوى إلقاء نظرة سريعة إليها ، كتلك النظرة التي يلقيها على وجه الأرض راكب طائرة تطير بسرعة ألفي ميل في الساعة
حسبي أن أشير هنا إلى مذكره زعماء الماركسية عن هذا المذهب وأهم مبادئه ونظرياته .

وهنا نجد أولاً أن لينين — كما سبق أن ذكرت — بعد توليه شؤون الحكم — صرح بأنه لم يجد في الماركسية ما يساعده على حل المشاكل العملية الاقتصادية . وقد يعجب البعض لمثل هذا التصريح ، ولكن هذا العجب يزول حين يعرفون أن تولى لينين مهام الحكم في روسيا كان مفاجأة له (٦٠) .

وثانياً — من الأمور المعروفة أن نظرية ، المادية التاريخية ، (أو التفسير الاقتصادي للتاريخ) وهي إحدى أهم نظريات ماركس كانت موضع النقد من جانب المدرسة الماركسية الحديثة (وأبرز أعضائها برنشتين Bernstein) بل لقد وجدنا أنجيلز زميل ماركس وصديقه قد حاول أن يصحح هذه النظرية أثناء حياة ماركس وبالتفاق معه (٦١) .

ثالثاً — ومما ذكره أحد الزعماء الشيوعيين الذين فلبسوا الشيوعية وهو

(٦٠) راجع للزعيم الماركسي المعروف تروتسكي (زميل لينين وصديقه) كتابه :

« حياتي » My life ص ٣٣٧

(٦١) ذلك هو ما كتبه أنجيلز في كتابه الشهير المترجم إلى الفرنسية بعنوان

L'anti-Dühring وكان ذلك نقلاً عن مؤلف الأستاذ بودان Baudin :

« تاريخ المذاهب الاقتصادية » (الطبعة الرابعة بباريس عام ١٩٤٧) ص ١٩١ ، ١٩٢

ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الإسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديموقراطيات

الغربية » الطبعة الأولى ١٩٧٦ ص ٢٨٦ والمراجع المشار إليها .

جيبلاس قوله : « إن الشيوعية آخذة في الانطفاء كذهب فكري ، ثم يضيف إلى ذلك قوله : « لذلك ترى الشيوعية أن من الأمور الضرورية أن تحتفظ بالسلطة كوسيلة للسيطرة على الشعب » (٦٢) .

رأى - لقد نبذ كل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإيطالي مبدأ دكتاتورية البروليتاريا (فيما وافقنا به وكالات الأنباء الخارجية في أوائل هذا الصيف لعام ١٩٧٦) وذلك رغم أن هذا المبدأ يحد - كما ذكر لينين - « الأداة الرئيسية لتحقيق الاشتراكية ، وأنها «عصب الأفكار الماركسية» (٦٣) ،

خامسا - كان لماركس كثير من التنبؤات عن سير حركة التطور في التاريخ ، وكان من المبادئ التي نادى بها مبدأ « الحتمية التاريخية ، وأهم صور هذا المبدأ « حتمية الحل الاشتراكي ، وتقوم فكرة الحتمية ، والتنبؤات على أساس الاعتقاد بأن «قوانين» يسير التطور التاريخي وفقاً لها ، وتقع حتماً بعض الأحداث التاريخية في المستقبل وفقاً لها ، وأن هذه القوانين يمكن استنباطها كما هو الشأن في بعض العلوم الأخرى كعلم الاقتصاد حيث استنبطت فيه بعض القوانين كقانون العرض والطلب ، وكعلم الطبيعة حيث عرف فيه قانون جاذبية الأرض

(٦٢) جيبلاس : « الطبعة الجديدة » (المراجع السابق) ص ٢٨٦

(٦٣) لينين : « الثورة البروليتارية » (بالانجليزية ص ٣٤ وكان ذلك نقلاً عن كتاب

الاستاذ الدكتور جلال أحمد أمين : « الماركسية » ص ٧٤ ، ٧٦

وراجع أيضاً « تطور الفكر الماركسي » للدكتور الياس فرح (الطبعة الثانية بيروت

١٩٧١) ص ٩٦

وراجع : دراسات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بمناسبة العيد

للاثوى لميلاد لينين (١٩٧٠/٤/٢٢) ص ١٩

وقوانين الضوء الخ . وذلك الاتجاه الفيسكري القائل بوجود قوانين تسيطر على تطور التاريخ هو ما يطلق عليه في هذا العصر ، المذهب التاريخي (historicism) .

الذي يهمنا هنا أن نشير إليه في إيجاز هو أن هذه التنبؤات التي تنبأ بها ماركس قد كذبها التاريخ تكديبا ، وكفى بالتاريخ شاهداً وحسيبا ورقيبا ، اللهم إلا إذا استثنينا من تلك التنبؤات بعضا قليلا بل ضئيلا ، كما أن يد البحث العلمي الحديث قد وجهت إلى وجه تلك ، الاحتمية ، صفة قوية سيظل صداها يتردد في أذن التاريخ أمداً طويلا .

لقد كان لماركس العديد من التنبؤات كان أولها مآرآه من أن الثورة التي ستتمخض عن نظام ماركسي سوف ينفجر بركانها أولا في أكثر البلاد الرأسمالية الصناعية تقدما حيث يوجد عدد كبير من عمال الصناعة البائسين المنذمرين وذوى المصلحة الأولى في هدم النظام الرأسمالي . وفي عام ١٨٧٠ تنبأ لانجلترا أنها سوف تكون مركز هذه للثورة (٦٤) . والتاريخ قد أثبت لنا أن انجلترا كانت ولا زالت أبعد الدول عن أن تنوم فيها مثل هذه الحركة الثورية الشيوعية ، وإنما قامت تلك الثورة في آخر بلد أوروبي كان ماركس يفكر في قيامها فيه ، ذلك البلد الذي كانت الصناعة فيه بالغة أقصى مدى من التأخر وهي روسيا القيصرية ، فهي لم تكن بعد من الدول الرأسمالية .

وتنبأ ماركس أن الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية سيأخذ في الازدياد ، ولكن التاريخ بين لنا أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

(٦٤) جيلاس : « الطبقة الجديدة » ص ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٦

استطاعت الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون صراع .

وتذباً ما ركس بأن الطبقة العاملة سوف يأخذ مؤسماً في الازدياد في ظل النظام الرأسمالي ، وأن الطبقة الوسطى ستأخذ في الانقراض لأنها ستتحول إلى طبقة عاملة ، كما تذباً بأن الطبقة العاملة في مختلف أقطار العالم سوف تتحد وتقوم بثورة عالمية للإطاحة بالأنظمة الرأسمالية . وقد كذب التاريخ هذه التنبؤات جميعاً ، وبين لنا كيف أن الشعور الوطني (المحلي) تغلب على الوجدان الطبقي لدى الطبقة العاملة التي تدين بمبادئ ماركس ، فأدى ذلك إلى فشل ، الدولية الأولى ، First International والقضاء عليها عام ١٨٧٦ كما أدى إلى القضاء على ، الدولية الثانية ، على أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إذ وجدنا العمال الماركسيين الألمان يحاربون العمال الماركسيين الفرنسيين ، ومثل ذلك حدث في الحرب العالمية الثانية (٦٥) .

فإذا نحن انتقلنا من الناحية التاريخية إلى الناحية العلمية فإننا نجد الفيلسوف البريطاني الكبير العلامة پوپر Popper (وأستاذ الفلسفة بجامعة لندن) قد بين لنا (في مؤلف بعنوان « عقم المذهب التاريخي ») أن الأسلوب العلمي لا يقر

(٦٥) « الدولية الأولى » هي تلك المنظمة أو الهيئة الدولية التي أنشأها ماركس عام ١٨٦٣ لنشر مبادئه ولتدهيم الروابط وروح التعاون بين العمال في مختلف الدول ، وقد فشلت هذه الهيئة في مهمتها نظراً لما نشأ من خلافات حادة بين قادتها ، وكان للعوامل الإقليمية والوطنية المختلفة الأثر الأكبر في عدم الانسجام بين قادتها المنتسبين إلى جنسيات ودول مختلفة

الأخذ بمبدأ الحتمية (٦٦) . فإذا صح - كما يقول - أن في مقدورنا التنبؤ بسير تاريخ أحداث المستقبل فإن ذلك يعنى أنه ليس في مقدور العقل ولا إرادة البشر أن تدخل على خطوات سير الأحداث تبديلاً أو تعديلاً ، وأن كل ما يطلب منا هو أن نعمل على إزالة العسوائق التي تعترض طريق سيرها طبقاً لتلك التنبؤات (٦٧) .

فالعلامة بوبر يرى أنه لا يمكن أن يكون للتطور قانون ، يسيطر عليه ، وإنما هناك اتجاهات ، (٦٨) .

وقد أيد هذا الرأي العالم الاقتصادي الأمريكي الكبير الأستاذ شومبيتر حيث يقول أن الأمر حين يتعلق بالتنبؤات عن مستقبل نظام من الأنظمة ، فإننا لا نستطيع إلا معرفة الاتجاهات (tendencies) العامة للتطور في بلد معين ، وهذه الاتجاهات لا تدلنا إلا على ما سيحدث في ذلك البلد .

لأن الأمور ظلت صائرة على النحو الذي كانت تسير عليه في الفترة التي

(٦٦) راجع للعلامة بوبر كتابه *The Poverty of Historicism* وقد ترجم

إلى العربية الأستاذ الدكتور عبد الخجند صبره (الأستاذ بكلية الآداب جامعة الإسكندرية)

بنوان : « عقم المذهب التاريخي » (عام ١٩٥٩) ص ١٣٥ ، ١٣٦

(٦٧) بوبر : « المجتمع الحر وأعداؤه » (للرجع السابق) ج ٢ ص ٨١ - ويضيف

إلى ما تقدم قوله : « لا يصح أن يؤخذ ماركس لأنه أخذ بغير الرأي الذي نقول به ،

فلقد كان أكبر رجال العلم في عصره ينادون بمثل ذلك الرأي الذي ينادي به . »

(٦٨) بوبر : « المجتمع الحر وأعداؤه » (للرجع السابق) ج ٢ ص ٨٢ ويضيف

إلى ما تقدم : لقد كتب ماركس في كتابه رأس المال يقول : « حينما يكتشف مجتمع من

المجتمعات العائون الطبيعي الذي يرسم طريق تطوره فإنه لا يستطيع أن يتجاوز مراحل

ذلك التطور بجرة قلم . »

كانت موضع دراستنا وملاحظتنا وإذا لم تتدخل عوامل أخرى، ثم يقول:
« إن التنبؤ عن المستقبل يمد عملا غير ذي صبغة علمية extra-scientifique
حين يتجاوز نطاق تحليل الاتجاهات التي هي موضع الملاحظة، فيجب ألا
يفوتنا أن ظهور (أو تدخل) عوامل خارجة عن نطاق ميدان ملاحظتنا يصبح
أن يحول دون الوصول إلى النتائج المترتبة على تلك الاتجاهات (٦٩) » فلا يجب
الخلط بين «القوانين» والاتجاهات، في التاريخ، فإذا صح التسليم بوجود
«القوانين» التي تسيطر على تطور التاريخ، « فالاتجاهات، بقاؤها - كما يقول
العلامة بوبر - رهن بقاء بعض الشروط، بخلاف القوانين فبقاؤها غير مشروط
بوجود ظروف معينة، إذ هي صبغة «حتمية» . خلاصة ما تقدم أن الاتجاهات
لا تصلح أساساً للتنبؤات (٧٠).

خاتمة :

ولا يسعنا أن نختم هذا البحث دون أن نوجه الانظار إلى صورة من
صور ذلك الفراغ الثقافي الذي أشرت إليه، وهذه صورة خطيرة لأننا
نشهد لها لدى بعض من قادة الفكر السياسي في غير قليل من البلاد العربية، إذ
نجد - وهم غير ماركسيين - ينادون «بحتمية الحل الاشتراكي»،
وبالأخذ «باشتراكية الملكية»، وهم يجهلون - فيما يجهلون - أن هذين
مبدآن يعدان في مقدمة المبادئ التي نادى بها ماركس، كما يجهلون كنه هذين
المبدأين .

يجملون أن ماركس حين نادى «بحتمية الحل الاشتراكي» فهو إنما يعني أنه

(٦٩) شومبيتر (الرجع السابق) ص ٤٤٩

(٧٠) بوبر «عقلم المذهب التاريخي» (الرجع السابق) ص ١٤٨، ١٥٠، ١٥٦

طبقا لقانون تطور التاريخ (الذى يدعى استنباطه) فإن الرأسمالية مآلها حتما إلى الانهيار ، وأن الاشتراكية الماركسية سيقوم بناؤها حتما على أنقاض الرأسمالية .

ومما تجدر ملاحظته أن ماركس وأتباعه يعنون دائماً بالاشتراكية - الاشتراكية الماركسية - لأنهم يعتبرون أن الماركسية هي وحدها الجديرة حقاً بأن توصف بالاشتراكية ، أما ماعداها من أنواع الاشتراكية فهي - غير جديرة بهذا الوصف ، إنما هي اشتراكية خرافية ، أو خيالية . على حد تعبير ماركس .

أما مبدأ اشتراكية الملكية فهو جوهر النظام الماركسى ، وهو يعنى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل إنتاج الثروة (كالارض والعمارات السكنية والمصانع) .

الفراغ المثقافى : ولا يفوتنا - فى مقام الختام - أن نذكر أن سد ذلك الفراغ الثقافى (الذى سبقت الإشارة إليه) إنما يكون بأن تنشر - بمختلف وسائل الإعلام - المعارف التى سبق لى ذكرها عن الحضارة الإسلامية ومدى ما ارتفعت إليه من سمو وازدهار ، وعن الحضارة الغربية ومدى ما نزلت إليه من فئدان للقيم الروحية ومن الانهيار ، وذلك باعتراف بعض فلاسفة الغرب وكبار بنييه ، وأن الإسلام مع ذلك لا يحول دون الإفادة بما جاءت به الحضارة الغربية من تقدم فى العلوم والصناعة وغيرها مما يطلق عليه التكنولوجيا .

كما يكون سد ذلك الفراغ بعدم الفرار من تدريس الماركسية مع بيان مواضع الضعف الذى يتناهاها ، وسهام النقد الذى يوجهه إليها الناقدون ومنهم

أصحابها ، ومع بيان أن الإسلام في غنى عن الأخذ بما تهدف إليه الماركسية من محاربة الظلم والاستغلال والاحتكار ، وكفالة العدالة الاجتماعية ، فالإسلام كان أسبق منها في هذا المقام بنحو ثلاثة عشر قرناً ، ثم هو يعمل على تحقيق تلك الغايات على نحو يفضل كثيراً الأساليب الماركسية التي تعمل لتحقيقها ، مما يضيق بنا هذا المقام لتفصيلها ، وحسبنا هنا أن نذكر أن مفهوم العدالة في الإسلام يسمو كثيراً على مفهومها في الماركسية ، حيث يرى أصحابها أن من صور العدالة أن نظلم الظالمين ، فننثور عن لينين قوله : (إننا يجب أن نظلم الرأسماليين كما ظلموا من قبل الطبقة العاملة) . (٧١)

ولكن الإسلام ينهى عن الظلم ويأمر بالعدل حتى ولو كان ضدنا أنفسنا ، وحتى في معاملة الأعداء فقد قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ، شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين . وقال : ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا (٧٢) . ونرى أن يبدأ بتدريس ذلك كله بالمدارس الثانوية بصورة موجزة ، حيث أن تدريسها بصورة مفصلة هي من مهام الدراسات ببعض الكليات الجامعية والمعاهد العالية ، وعلى أن يراعى بدهشة أن يكون القائمون بتدريسها من غير الماركسيين .

الفراغ التشريعي : وإلى جانب ذلك الفراغ الثقافي يوجد - في كثير من الدول الإسلامية - فراغ تشريعي ، نرى واجباً علياً وقريباً دينياً العمل على ملئه وسدده ، ليقف - في وجه التيارات المعادية - سدأ ، يحول دون جريانها وسريانها في

(٧١) يراجع لفقيه القانون الدستوري الكبير كويار Colliard مؤلفه : « الحريات

العامة » (الطبعة الأولى بباريس ١٩٦٨) ص ١٩٠

(٧٢) « ولا يجرمنكم » أي لا يملككم ، « وشنآن قوم » أي بنفسهم وعداوتهم

شرايين الفكر الإسلامى وفى نصوص تشريعاته . وإنما يكون ذلك بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية واتخاذها مصدراً أساسياً للتشريع سواء كان دستورياً أو عادياً ، وذلك مع ضرورة مراعاة عدة شروط واعتبارات ، (سبق لنا بيانها بغير القليل من التفصيل) (٧٣) . أهمها مراعاة روح الاعتدال والاخذ بسنة التدرج فى التشريع ، فهى من روح التشريع الإسلامى وسننه ؛ ومراعاة أحكام مبدأ الضرورة ومبدأ نفي الحرج ، ومبدأ المصلحة « فى حدود أصول الشريعة » ، فهذه كلها من مبادئ الشرع الإسلامى ، وفيزد الجود (أو ما يسميه علماء الشريعة « التقليد ») والجود على مذهب من مذاهبهم والوقوف عند آرائهم ، فهم أنفسهم قد نهوا عن تقليد أو التعصب لمذاهبهم (٧٤) .

(٧٣) لزيادة التفصيل راجع فى ذلك كتابنا « الشريعة الإسلامية كمصدر أساسى الدستور » (طبع بالاسكندرية عام ١٩٧٥) المطلب الأول من للبحث الثالث . ص ٩٧ - ١١٨

(٧٤) فلقد كان أبو حنيفة يقول : « هذا رأى ، فمن جاء برأى خير منه قبلته » ، وما يذكر عن الإمام مالك قوله : « إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فأعرضوا قولى على كتاب الله وسنة رسوله » ، ولذلك وجدنا الإمام مالك لم يوافق على ما أراده الخليفة العباسى من فرض كتابه « الموطأ » على مختلف البلدان الإسلامية

وكان الإمام الشافعى يقول : (إذا صح الحديث فأعرضوا بقولى عرض الحائط) - وكان الإمام ابن حنبل - الذى كان يعد مذهب (فيما يرى بعض العلماء) أقل المذاهب للكبرى من حيث الاجتهاد أو إعمال الرأى - يقول أنه كان لا يقل فى هذا للقمام عن غيره من كبار الأئمة ، فقد كان يتعالى عن نزعة التعصب لرأى ولو كان رأيه . فلقد كان يقول : (لا تقلدنى ولا تقلد مالك ولا الشافعى ولا الثورى ، وتعلم كما تعلمنا) راجع فيما تقدم للإمام الجليل الشيخ أبو زهرة مؤلفاته التالية : « أبو حنيفة » الطبعة =

ومن تلك الشروط والاعتبارات التي ينطوى عليها بهذا الجود الأخذ بمنهج
قريم في التفسير يتسم بالمرونة ومراعاة ظروف البيئة وما تقتضيه المصلحة ، كما هو
شأن منهج الإمام الشيخ محمد عبده (٧٥) .

== الثانية (١٩٥٥) ص ٢٣٢ و « ابن تيمية » (الطبعة الثانية ١٩٥٨) ص ٢١٧ ، ٢٦٣
و « ابن حنبل » ص ٣٥٨ - وراجع للاستاذ الدكتور محمد حسين الدهي كتابه : « التفسير
والفسرون » ج ٣ (طبعة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م) ص ٩٨ - ١٠١
(٧٥) وفيما يلي بعض أم خصائص منهج التفسير والاجتهاد لدى الامام محمد عبده
والمدرسة :

أولاً - هذه المدرسة تنظر الى القرآن نظرة بعيدة عن التأثير بذهب معين تخضع التفسير
لسلطانه ، وتؤول النصوص بما يتفق مع أحكامه
ثانياً - ومن هذه الخصائص الاعتقاد بوحدة القرآن ، أو بعبارة أخرى أن القرآن
يجب أن يؤخذ جملة (لا مجزءاً) فالقرآن يفسر بعضه بعضاً ، أى أن التفسير للسليم يجب أن يتجه
أولاً - في تفسير القرآن - إلى القرآن ذاته ، وإلى القرآن كلى جلته ، بأن تنظر في جميع
ما جاء في القرآن (والسنة الصحيحة) بصدد مسألة معينة ، ونعمل على فهم المراد من
ذلك كله .

ثالثاً - اذا تعارض الدليل للعقل القطعي مع ظاهر النص غير القطعي الدلالة أو
الرواية يؤخذ بالدليل القطعي - وادتراط (القطعي) (أى اليقيني) في الدليل
العقلى يخرج من هذا المقام أكثر نظريات الفلاسفة والمتكلمين إذ أنها تعد غير قطعية
على أنه ما تجدر ملاحظته أن هذه ليست خاصية من الخصائص التي تتميز بها هذه المدرسة
عن غيرها ، فإن هذا المنهج - كما يقول الامام محمد عبده - « لا هو ما اتفق عليه أهل
الملة الإسلامية إلا قليلاً ما لا ينظر اليه » .

رابعاً - وقرى هذه المدرسة إن المفسر عليه أن يفهم المراد من النص على ضوء
حكمة التشريع .

يراجع فيها تقدم : تفسير المنار للسيد / محمد رشيد رضا ج ١ (الطبعة الأولى ص ١٧ - ٢٢
تحت عنوان : « مقدمة التفسير » المقتبسة من دروس الاستاذ الامام . ، وراجع الطبعة
الثانية (١٣٥٠ هـ) ص ٢٥٧

ومنها الحرص على تجنب إثارة الفتنة والتعصب بمختلف صورته سواء كان تعصبا دينيا أو مذهبيا ، وغير تلك من الاعتبارات التي من شأنها أن تجعل الشريعة صالحة للتطبيق في كل عصر من العصور .

- وأخيرا يجب ألا يفوتنا هنا أن نشير - في وجيز من العبارة - مجرد إشارة إلى مالقيته للشريعة من التجديد والإشادة ، على السنة كبار علماء القانون في الغرب ، وحسبنا أن نشير إلى بعض ما ذكره بعضهم في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي عقد في لاهاي في صيف عام ١٩٣٢ حيث وجدنا العميد الإيطالي دل فيكو Vechio يشهد بمرونة الشريعة ، وأستاذ القانون الروماني ايفارسنو كاروزي Evaristo Carusi يعرب عن تقديره العميق ، للشريعة الإسلامية ، وقد شاركه في هذا التقدير العميد الأمريكي ويجمور Wigmore والعميد الإيطالي دل فيكو (٧٦) .

وقد قرر المؤتمر الدولي للقانون المقارن عنصراً من عناصر المقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى . وكان مما ذكرته هيئة تحرير « المجلة الدولية للقانون المقارن » تعليقا على أعمال ذلك المؤتمر : « إنه ليس بالتقدير الحين أن

«راجع «الاسلام والنصرانية» للإمام محمد عبده ص ٥٢ - وتفسير المنار ج ١ ص ٢٥ و (التفسير والمفسرون) للأستاذ الدكتور محمد حسين الذهبي ج ٣ ص ٢٢١ ، ٢٢٢ - وراجع للأستاذ الدكتور عثمان أمين كتابه : «رائد الفكر المصري : الإمام محمد عبده» (الطبعة الأولى ١٩٥٥) ص ١٦٩

(٧٦) يراجع في ذلك التقرير الذي وضعه عن أعمال هذا المؤتمر أساتذة للقانون المقارن في الغرب في هذا العصر الأستاذ لامبير Lambert ، منشور بالقسم الفرنسي بمجلة «القانون والاقتصاد» (التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة) عدد نوفمبر ١٩٣٢ ص ٢٩٦ - ٣١٢ وبوجه خاص ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .

تتبرأ الشريعة الإسلامية مكانها في علم القانون المقارن ، (٧٧) .

.. ونختاما فإنني لا أدعى - وقد أعلمت - أني بكل أطراف الموضوع قد أحاطت ،
فالموضوع طويل عريض ، ، طوله شهر وعرضه عشر ، على حد التعبير الطريفة
لعمر بن العاص في وصف مصر حين دخلها فاتحا ، وكان ذلك في خطاب يمش
[به إلى الخليفة العظيم عمر بن الخطاب .

والسلام عليكم ورحمة الله .

(٧٧) المجلة الدولية للقانون المقارن عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٥٩ ص ٦٦١
ولزيادة التفصيل يرجع كتابنا الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور (المراجع
السابق ذكره) ص ٢٦٤ - ٢٦٧

29
23



0357297